ورقة سياسات

الأصوات المؤثرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان

اعداد

د.سامح فوزي

كبير الباحثين بمكتبة الإسكندرية

ملخص تنفيذي

يُعد نشر ثقافة حقوق الإنسان من القضايا الجوهرية على صعيد المواثيق والإعلانات الدولية، وكذلك السياسات والاستراتيجيات الوطنية، لأنه لا فائدة إن ظلت قيم وممارسات حقوق الإنسان أسيرة حوارات النخب والمتخصصين في غرف مغلقة، أو متداولة في كتابات ضعيفة الانتشار، أو مثارة في فاعليات محدودة التأثير، لا يدركها الجمهور العام، الذي يعيش في حالة اغتراب عنها، وهو ما يجعل هناك استدامة في انتهاكات حقوق الإنسان، التي تمارسها أطراف عديدة، ليست فقط حكومية، ولكن أيضًا مجتمعية نتيجة غياب الوعي الحقوقي. يحدث ذلك في الوقت الذي تقتضي فيه الحياة في المجتمع الحديث إثراء وعي الجمهور، وإلمام الشخص العادي بكثير من أوجه الثقافة التي قد يعتبرها المتخصص حكرًا عليه؛ في الطب والقانون والتاريخ والوسائط الرقمية. ولا تعد حقوق الإنسان استثناء على ذلك، بل توجد حاجة ماسة إلى إثراء وعي الجماهير بها، قيمًا وممارسة.

وحتى يتسنى ذلك يتعين التعاون مع أصحاب الأصوات المؤثرة في المجتمع في نقل مفاهيم حقوق الإنسان المجردة

إلى قيم وممارسات في الحياة اليومية. وتشمل تلك الأصوات المعلمين والإعلاميين ومنتجي الخطابات الدينية والمثقفين، حيث يمتلك هؤلاء إمكانيات اتصالية وتفاعلية مهمة في العلاقة مع الجمهور المستقبل لرسائلهم التعليمية والإعلامية والدينية والثقافية. لكن إذا كانت العلاقة بين الهيئات الحقوقية على اختلاف أنواعها وتلك الفئات المؤثرة تحمل فرص التلاقي والتعاون، فإنها تكتنفها إشكاليات وتحديات، وهو ما يدفعنا إلى طرح رؤى ومقترحات تنفيذية تشكِّل مناطق التقاء بين الحقوقيين وأصحاب الأصوات المؤثرة خدمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

(1)
إطلالة أولية

يُقصد بثقافة حقوق الإنسان -في أبسط معانيها- القيم والممارسات التي يتعين على الجمهور العام الإيمان بها، والعمل بمقتضاها لصون الكرامة الإنسانية في المجتمعات. ويُشار إلى الثقافة هنا بالمعنى الواسع، الذي يشمل أسلوب التفكير، وطرق الحياة، وأشكال تفاعل المرء مع السياق الاجتماعي الذي يوجد فيه، وليس فقط المنتجات الثقافية والفنية والتراثية.

وتشغل ثقافة حقوق الإنسان أهمية في المواثيق والإعلانات العالمية منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وكذلك في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أُعلنت في عام 2021، استنادًا إلى أن الثقافة تشمل القيم والمبادئ ومعايير السلوك، التي تعزز التزام مختلف الأطراف بحقوق الإنسان: الحكومة، والهيئات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين العاديين.

فقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (26) "يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان

وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام"

وورد في المادة (13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر عام 1966، أن الدول الأطراف في هذا العهد تقرُّ "بحق كل فرد في التربية والتعليم، وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس (الشعور) بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم"

وأشار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر أيضًا عام 1966 في المادة (18)، إلى أن "لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين" باعتبارها أساس نشر ثقافة حقوق الإنسان. ونصَّ إعلان وبرنامج عمل فيينا عام 1993 على التربية والتدريب في مجال حقوق الإنسان والمعلومات العامة. ويمثِّل إعلان وبرنامج عمل فيينا النتيجة

الرئيسية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا، النمسا، في الفترة من 14 إلى 25 يونيو 1993. وقد شكَّل الإعلان "تتويجًا لعملية طويلة من المراجعة والنقاش حول الوضع الراهن لآليات حقوق الإنسان في العالم"، ونصَّ في بنده الثامن على اعتبار تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي مقصدًا يسعى الجميع إلى تحقيقه، وأن يتم ذلك دون فرض شروط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم أجمع

وفي سياق المساعي الدولية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، من الأهمية الإشارة إلى الجهود المتلاحقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أطلقت في 8 ديسمبر عام 1988 الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان، وأعلنت في 10 ديسمبر عام 2004، وفي 14 يوليو 2005، البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، واشتمل في مراحله المتعاقبة على عدد من الأهداف، بوصفه برنامجًا مستمرًّا، مثل نشر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم قبل الجامعي (2005-2009)، وفي التعليم الجامعي (2010-2014)، وشمل أيضًا تدريب المدرسين، والمربين، وموظفي الخدمة المدنية، والعاملين في مؤسسات إنفاذ القانون، وتُوّج ذلك بصدور إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في 19 ديسمبر

عام 2011، الذي اعتبر أن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان حق أساسي في حد ذاته، وهو أداة لتعزيز المساواة والوقاية من الانتهاكات[1]. ونصَّ الإعلان في مادته الأولى على أن "التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان أساسيان لتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، ومراعاتها على الصعيد العالمي وفقًا لمبادئ عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة"، وفصَّل في مادته الثانية المقصود بالتثقيف والتدريب على النحو التالي: "يشمل التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان جميع الأنشطة التثقيفية والتدريبية والإعلامية وأنشطة التوعية والتعليم الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على الصعيد العالمي، ومن ثَمَّ الإسهام في أمور، منها منع انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، وتزويد الأشخاص بالمعارف والمهارات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتعزيز فهمهم لها، وتطوير مواقفهم وسلوكهم إزاءها لتمكينهم من الإسهام في إرساء ثقافة عالمية قوامها مراعاة حقوق الإنسان والترويج لها"[2].

وعلى الصعيد الوطني، ينصُّ القانون الخاص بالمجلس القومي لحقوق الإنسان الصادر رقم (94)، لسنة 2003،

1- https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/2114/

2- https://docs.un.org/ar/A/RES/66137/

المُعدَّل بالقانون رقم (197) لسنة 2017، في البند الحادي عشر من مادته الثالثة على اختصاص المجلس بـ"العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوعية المواطنين بها، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشؤون التعليم، والتنشئة، والإعلام والتثقيف، والمساعدة في إعداد البرامج المتعلقة بتدريس حقوق الإنسان".

وقد اعتبرت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026) التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في 11 سبتمبر عام 2021 أن "الحاجة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان" تحدٍّ أساسي، ووضعته في صدارة التحديات قبل الإشارة إلى الحاجة إلى تعزيز المشاركة ومواجهة الإرهاب، ونصَّت على أن "العديد من الممارسات التي تشكِّل انتهاكات لحقوق الإنسان ترجع إلى ضعف ثقافة حقوق الإنسان، وبعض الموروثات الثقافية الخاطئة التي تتعارض مع قيمها ومبادئها، فضلًا عن استمرار وجود حاجة إلى تنمية قدرات الكوادر الوطنية في قطاعات الدولة المختلفة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز الالتزام على أرض الواقع، بالضمانات التي يكفلها الإطـاران الدستوري والقانوني". وانطلاقًا من ذلك خصصت الاستراتيجية محورها الرابع للحديث عن التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، تطرقت فيه إلى دور التعليم والتدريب والإعلام.

ويُعد صدور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عام 2021 تتويجًا للجهود المتراكمة للحركة الحقوقية المصرية التي ظـهرت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين بشكل مؤسسي، واستمرت على تنوُّعها واختلاف هياكلها وتوجهاتها على مدار العقود السابقة، وقد انشغلت المنظمات الحقوقية بقضية نشر ثقافة حقوق الإنسان، واعتبرت غياب تلك الثقافة تحديًا أساسيًّا أمام تعزيز حقوق الإنسان، قيمًا وممارسةً في المجتمع المصري. وقد عُقد عديد من الفاعليات، وصدرت دراسات وأوراق حول هذه المسألة، نذكر منها -على سبيل المثال- بعض الكتابات التي أشارت منذ وقت مبكر إلى صعوبة تحديد المسؤولية عن انتهاك حقوق الإنسان في المجتمع المصري، نظرًا إلى أن مفهوم حقوق الإنسان أكثر اتساعًا، ويشمل الحقوق السياسية والمدنية، وأيضًا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يعني وجود مسؤولية تقع على عاتق الحكومة والمجتمع[3]. يشير ذلك إلى إدراك مبكر لدى الحقوقيين بأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان، لتعزيز الوعي بها، وللحد من الانتهاكات، ولم يغفل كثيرون أدوار التعليم والإعلام[4]، وسار هناك حديث ممتد حول التربية المدنية في المدارس، ودور الإعلام في مواجهة

3- د. مصطفى كامل السيد، واقع حقوق الإنسان في مصر ما بين مسؤولية الدولة ودور المجتمع، في محمد إبراهيم كامل (تقديم)، حقوق الإنسان وتأخر مصر، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 1993، ص 108-110.

4- د. محمد السيد سعيد، افتتاحية مجلة رواق عربي، العدد 45، عام 2007، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد 45، عام 2007، ص 7-18.

خطابات التحريض الطائفي، والكراهية الدينية، ونشر ثقافة التسامح، وهو الحديث الذي لا يزال حاضرًا، وإلى جواره النظر في الخطابات وممارسات المؤسسات الدينية في هذا الخصوص[5].

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول بأن نشر ثقافة حقوق الإنسان يمثِّل غاية دولية واحتياجًا وطنيًّا حاضرًا باستمرار، مهمة مستدامة، جهدًا تراكميًّا، وعملًا تشاركيًّا، ما يدفعنا إلى التفكير في وسائل متجددة لتحقيق ذلك في ظل ما يتيح المجتمع الحديث من إمكانات معرفية واتصالية واسعة.

5- سامح فوزي، التربية المدنية في مصر، مجلة اليسار، عدد ديسمبر 2003.

(2)

التثقيف الحقوقي: إشكالية حاضرة

تُثار في كل وقت إشكالية، قديمة جديدة، بمعنى أنها محل اهتمام، وتنويه، بل وتحذير من جانب المشتغلين بملف حقوق الإنسان على مدار أكثر من أربعة عقود، وهي: ضعف الوعي العام بمفاهيم حقوق الإنسان، وما يترتب على ذلك من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب أطراف مجتمعية، وليست فقط جهات رسمية أو حكومية، خصوصًا في مواجهة المرأة والطفل وذوي الإعاقة، والمنتمين إلى معتقدات دينية بخلاف ديانة غالبية السكان. بالطبع تظل هناك علاقة طردية بين الرسمي وغير الرسمي، الحكومي وغير الحكومي، بمعنى أن اهتمام الحكومة بحقوق الإنسان، والتأكيد على الالتزام بمفاهيمه وممارساته، ينعكس إيجابيًّا على فهم وممارسة قطاعات واسعة من المواطنين. توجد مؤشرات تؤكد ذلك، لكن هذا لا ينفي أن ظــهور اتجاهات حكومية إيجابية تجاه حقوق الإنسان، قيمًا وممارسة، لا يحول دون استمرار وجود اتجاهات شديدة المحافظة، دينيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، لديها منطلقاتها، ومبرراتها، وأسانيدها المستمرة لتبرير صور عديدة من انتهاكات حقوق

الإنسان. من الأمثلة الواضحة على ذلك وجود نزوع مجتمعي لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان تحت ذرائع شتى، ويصل الأمر الى ظهور أصوات تسوّغ تلك الانتهاكات، وتلقي باللائمة على الضحية كما يحدث دائمًا في القضايا المثارة في الرأي العام، التي يكون موضوعها الأساسي انتهاك حقوق المرأة. في هذا السياق تكفي الإحالة إلى السجال الذي دار على وسائل التواصل الاجتماعي في أعقاب مقتل الطالبة نيرة أشرف، والذي اتجه في جانب منه، وليس كله بالطبع، إلى إيجاد مسوِّغات دفعت القاتل إلى القيام بجريمته، إلى حد تبني سرديات لأقاربه ومعارفه تُظهر نُبل أخلاقه، والتأكيد على عدم التزام الضحية في السلوك والملبس، في محاولة لتحميلها المسؤولية الكاملة[6].
وفي حوادث أخرى، مثل تلك الحادثة التي جرت على طريق الواحات عندما طارد شباب جامعيون ثلاث فتيات، الأمر الذي تسبب في خسائر مادية، وإصابات للفتيات، اتجه أقارب الجناة، وكذلك المحامون الذين تولوا الدفاع عنهم، إلى انتقاد سلوك الفتيات، وملابسهن، على خلاف الواقع، باعتبار أن ذلك هو الدافع الذي حرَّك الشباب لارتكاب الجريمة[7].

وإذا كان ضعف الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان يُعد قضية ثقافية في المقام الأول، فإن ذلك لا يحول دون تشابكاتها مع

6- https://n9.cl/e7dal

7- https://n9.cl/wepkn

قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية أخرى. مثال على ذلك انتهاك حقوق بعض العاملين أو العاملات بالمنازل، الذي يظهر فيه بوضوح التلازم بين تراجع الوعي بحقوق الإنسان وبين وجود مصالح اقتصادية واجتماعية لدى الفئات المهيمنة لاستمرار تلك الانتهاكات

ورغم وجود ما يشبه الاتفاق بين كافة الأطراف، حكومية وغير حكومية، على اعتبار انخفاض الوعي بثقافة حقوق الإنسان مصدرًا رئيسيًّا في حدوث كثير من الانتهاكات لحقوق الأفراد، فإن الإشكالية الحقيقية تكمن في عدم قدرة الكيانات المؤسسية المعنية بحقوق الإنسان، سواء الحكومية مثل اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، والاستشارية المستقلة مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني باختلاف تشكيلاتها، مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وغيرها، على القيام وحدها بتلك المهمة، بل يتعين عليها الانخراط في شراكات مع جهات مؤسسية لديها -بحكم وظـيفتها- أدوات التواصل الجماهيري على نطاق واسع، ويقتضي عملها التفاعل الكثيف مع قطاعات عريضة من المواطنين، ليس هذا فحسب، بل يُضاف إلى ذلك أنها تمتلك قوة تأثرية رمزية في علاقتها بالجمهور العام مثل مؤسسات التعليم والإعلام ومنتجي الخطابات الدينية والثقافية، حيث تلعب تلك الجهات، بدرجات متفاوتة، دورًا مهمًّا في تشكيل وعي الناس.

ولا تمثِّل الاستعانة بالفئات المؤثرة في اتصالها بالجماهير لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان استثناءً، أو شأنًا متفردًا، بل يكاد يكون توجهًا ثابتًا في كل القضايا التي يكون الرهان الأساسي فيها على إثارة "وعي الجماهير" كما نرى في مجالات الوعي الصحي، والوعي السياسي، والوعي القانوني، والوعي التاريخي، وغيرها.

وعي الجماهير

يوجد رهان على وعي الجماهير في مجالات عديدة، باعتبار أن الجماهير في الفكر التنموي الحديث مشاركون Partici-pants، وليسوا متلقين سلبيين Recipients.

الأمثلة كثيرة:

- اليقظة في مواجهة الشائعات، والأفكار الهدامة التي تصل إلى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصًا النشء والشباب.
- الوقاية من الأوبئة والأمراض، لا سيما الفيروسية، مثل وباء كورونا، وكذلك رفع الوعي بمفاهيم الصحة العامة، والتخلص من السمنة، والاعتماد على اللياقة البدنية.
- الاهتمام بالصحة النفسية للأفراد، وتنوع البرامج على الفضاء الرقمي التي تتحدث عن أهمية ذلك.

- الالتزام بالنظم واللوائح والقرارات، بدءًا من تنظيم المرور وانتهاءً بسداد الضرائب والمستحقات المالية المفروضة على المواطنين.
- المعرفة بالإجراءات القانونية السليمة التي يتعين اتباعها في المواقف الحياتية المتباينة.
- تنظيم الأسرة، والحد من الزيادة السكانية.
- الوعي بمخاطر عادات وممارسات اجتماعية قد ترتدي رداءً دينيًّا على خلاف الحقيقة، مثل ختان الإناث وزواج القاصرات.

ولعل في مطالبة الجهات الرسمية المواطنين دوريًّا بالإبلاغ عن أي انحرافات أو مخالفات أو جرائم، تأكيدًا على أهمية الرهان على وعي الناس بما تمثِّله تلك المظاهر السلبية من خطورة على سلامة المجتمع

وتلعب عادةً مؤسسات وسيطة أو فئات مؤثرة دورًا مهمًّا في إثراء وعي الناس بتلك القضايا -الوقائية والقانونية والأمنية- مثل الإعلام، والتعليم، والمؤسسات الدينية والثقافية، وغيرها. ولا تُعد ثقافة حقوق الإنسان والوعي بها، استثناءً على ذلك المنحى، لكن رفع الوعي بثقافة حقوق الإنسان يحمل في ذاته اختلافًا وتميزًا عن المجالات السابق الإشارة إليها.

إذ على الرغم من أن الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان لا يختلف عن الوعي بقضايا أخرى عديدة، سياسية واجتماعية وثقافية وقانونية، فإن هناك وضعًا خاصًّا يُلازم الوعي بحقوق الإنسان يرتبط بالصور الذهنية الخاطئة التي ترسبت في أذهان العامة تجاه حقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية، وتتراوح بين اتهامها بنشر مفاهيم غربية وغريبة عن الإسلام أو ثقافة المجتمع وتقاليده، وبين تبني أجندات خارجية ترمي إلى اختراق الدولة، وغيرها من الاتهامات التي وجدت لسنوات مجالًا للانتشار والتكاثر في الخطابات الإعلامية والثقافية والدينية. نتج عن ذلك تراكم التصورات السلبية عن حقوق الإنسان والقائمين عليه، في أذهان الناس، بما في ذلك المتعلمين، ما يوجِد تحديًا حقيقيًّا أمام تغييرها إلى الإدراك الإيجابي لحقوق الإنسان ومفاهيمها، لا سيما أن الجهات المنوط بها نشر الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان حاليًّا ومستقبلًا، هي ذاتها التي أنتجت التصورات المشوهة في السابق، والتي لا يزال بعضها قائمًا حتى الآن. وليست الإشكالية فقط في وجود توجهات سلبية لدى بعض المؤسسات تجاه حقوق الإنسان، باعتبار أنها مجرد توجهات مؤسسية يمكن تغييرها، ولكن أيضًا في تسرُّب تلك الأفكار السلبية إلى الأشخاص العاملين في تلك المؤسسات، ومتَّخذي القرار بها، نظرًا إلى كونهم نتاج تكوين وتربية وتعليم وثقافة ترتاب في كل أو بعض مفاهيم حقوق الإنسان.

من هنا تبدو مهمة نشر الوعي مزدوجة التوجه:

فهي من ناحية ترمي إلى الارتقاء بمفاهيم حقوق الإنسان في وعي العاملين والمتنفذين في المؤسسات والكيانات التي تتواصل مع الجمهور العام، ومن ناحية أخرى تحث هؤلاء على القيام بدورهم التوعوي المرجو في علاقتهم بالجمهور العام، عن قناعة بمبادئ حقوق الإنسان، وليس تعبيرا شكليًّا قد تقتضيه ترتيبات داخلية أو علاقات خارجية

مرة أخرى، ليست الجهات الحكومية وحدها وراء نشر تصورات سلبية تجاه حقوق الإنسان في السابق، أو لا تزال آثار لها تسري في توجهات من يشغلون مواقع مؤثرة بها تصل إلى حد الممانعة في نشر الوعي بها، ولكن هناك جهات دينية، وتشكيلات اجتماعية، تُمثل هي الأخرى مانعًا أمام جهود نشر ثقافة حقوق الإنسان، بل تضع في صدارة أولوياتها حصار تلك الثقافة لما تحمله من معانٍ سلبية مُهدِّدة للمجتمع من وجهة نظرها مثل موقف التيارات المتزمتة دينيًّا من مفاهيم حقوق الإنسان. ومما يُذكر في هذا الخصوص أن الوثائق التي أصدرتها الدولة خلال السنوات الماضية مثل استراتيجية 2030، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرهما، لم تجد وعيًا بها على نطاق واسع، حتى في أروقة الجهاز الإداري المعني بمثل تلك الاستراتيجيات، ما يشير إلى أن الوعي بها لا يزال محدودًا، والحاجة إلى تكثيف المعرفة بها ضرورة، **يلفت ذلك الانتباه**

إلى أهمية أن تكون ثقافة حقوق الإنسان جزءًا من الأسئلة التي توجَّه في اختبارات الالتحاق بالوظائف الحكومية التي تُجرَى مركزيًّا بواسطة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وكذلك في الاختبارات التي تُجرَى من أجل الترقي الوظيفي.

في كل الأحوال فإن الممانعة والمقاومة الصريحة أو الصامتة الصادرة عن الجهاز الإداري في قضايا حقوق الإنسان لا نراها في تكثيف التوعية العامة بقضايا أخرى، مثل اتخاذ الإجراءات الوقائية تجاه وباء كورونا، إذ شعرت كافة المؤسسات المعنية بضرورة رفع وعي المواطن، بصورة كثيفة وسريعة، للحد من الإصابة بالوباء، وبالتالي تخفيف العبء عن النظام الطبي. ويُلاحَظ أن الإشكالية تبدو أحيانًا ليست في نكوص القائمين على التوعية من القيام بدورهم التوعوي عن اقتناع، بقدر ما تكمن في ممانعة الجمهور ذاته، لا سيما إذا لم يترتب على تلك الممانعة عقاب قانوني، خلافًا لمجالات أخرى يترتب على عدم الالتزام بها عقاب قانوني، مثل سداد الضرائب والمستحقات المالية المفروضة في موعدها، وقد تترتب عدم الالتزام بذلك إجراءات عقابية مثل تجميد الحسابات البنكية في بعض الحالات، أو مضاعفة الغرامات المالية، وقد يصل عدم وفاء الأفراد بمستحقات الدولة إلى الحبس أحيانًا كما في قضايا الغرامات، حتى في مجال مواجهة الأوبئة، مثل الإجراءات الاحترازية تجاه وباء كورونا، التي أُعلنت عقوبات بشأن

مخالفتها، حتى إن لم تطبقها الحكومة المصرية بصرامة مثلما حدث في دول أخرى.

في مجال رفع الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان، يوجد ما يمكن تسميته ليونة وضعفًا وموسمية في خطابات التوعية العامة، يلازمها ضعف الآلة العقابية عند حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان كما يحدث في بعض القضايا، خصوصًا التي يعتبرها المجتمع المحلي ممارسات ثقافية واجتماعية عادية، وقد يمارس التحايل والتواطؤ الاجتماعي للإفلات من أي عقاب قانوني إن وُجد، مثلما يحدث في بعض القرى من حرمان الفتيات من التعليم، وتزويجهن وهن في سن القاصرات. وفي الحالات التي يغلظ فيها المشرع العقوبات على جرائم معينة مثل ختان الإناث، يحتاج الحقوقيون إلى قياس الأثر المترتب عليها خصوصًا فيما يتصل بتطبيق العقوبة التي تواجه ولي أمر الفتاة التي تُجبَر على الختان (تُعد جنحة بالنسبة إلى ولي الامر)، أما الشخص الذي يُجري تلك الجريمة، فإنها صارت جناية بالنسبة إليه حسب آخر تعديلات قانونية.

اشتراطات وعي الجماهير

- **المعرفة**، في مجالات عديدة، من بينها حقوق الإنسان، ذات طبيعة فنية متخصصة، لأنها تشمل جوانب قانونية معقدة، تتداخل فيها الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية، وهو ما

يجعل "المتخصص" يعاني محدودية في نقل المبادئ، والقيم، والممارسات إلى الجمهور العام، باللغة التي يفهمها، ومستوى الوعي المناسب له. ولا تعد ازدواجية "المتخصص" و"الجمهور" إشكالية خاصة بالنسبة إلى المشتغلين في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل تشمل كافة المجالات الأخرى التي تنطوي على معرفة فنية متخصصة، يعرفها البعض، ويدركون كنهها، في حين ينتظر الجمهور العريض من يوعِّيه بتلك المعرفة على نحو يلائم مستوى إدراكه، وفهمه الاجتماعي والثقافي. بالتأكيد توجد أهمية خاصة لإثراء الوعي بقضايا حقوق الإنسان لأنها باتت تدخل في تنظيم ثنايا الحياة، بكل تفرعاتها، ما يجعل من الضروري أن يكون لدى المواطن القدر اليسير من المعرفة التي تعينه على التفكير في شؤونه بشكل قانوني، ويحترم في معاملاته مبادئ حقوق الإنسان، ويعتبرها إطارًا مرجعيًّا لسلوكه العام والخاص.

يوجد اشتراطان لنقل المعرفة من المتخصص إلى الجمهور العام:

- **تبسيط المعرفة**، ويعبِّر ذلك عن جوهر الثقافة المدنية في المجتمع الحديث، حيث يتفاعل الناس مع المجتمع المحيط، بكل ما يتيح من إمكانات، دون أن يكونوا بالضرورة من أهل الاختصاص في مجالات المعرفة المتنوعة. وكلما

ازداد المجتمع تطورًا، وتقدمًا في المعرفة، زادت حاجة الفرد إلى امتلاك المعرفة غير المتخصصة حتى يستطيع أن يتفاعل مع المجتمع. الدليل القريب على ذلك هو إدراك أهمية "الوعي" في مواجهة الأمراض والأوبئة، ولعل تلك هي خبرة مواجهة "كوفيد19-"، حيث كان رهان الأنظمة الطبية في العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة، على العزلة الاجتماعية والوقاية، وعدم الإصابة بالمرض، دون الحاجة إلى أن يكون الشخص طبيبًا أو متخصصًا. مثال آخر العالم الرقمي، الذي بات الفرد، أيًّا كان مستواه التعليمي بحاجة إلى التعامل الدائم معه، للحصول على خدمات، وتحقيق رغباته المعيشية، والاجتماعية، والإنسانية. ليس مطلوبًا أن يكون الفرد خبيرًا في تكنولوجيا المعلومات، لكن عليه أن يعرف أساسيات التعامل مع العالم الرقمي في إدارة شؤون حياته اليومية من تعامل مع ماكينات البنوك، وطلب سلع وخدمات على تطبيقات إلكترونية، وإجراء مكالمات هاتفية عبر الإنترنت، وغيرها، وهو ما يسهم في الحد من التهميش الاجتماعي، ويقرّب الفوارق بين الأفراد. والشيء بالشيء يُذكر، ليس ضروريًّا أن يكون الشخص أستاذًا في القانون أو مُمارِسًا للمحاماة حتى يكون لديه الوعي القانوني الذي يحافظ به على حقوقه في المجتمع، وكذلك من غير المفترض أن يكون الشخص مؤرِّخًا حتى يكون لديه "الوعي التاريخي"، الذي يجعله يعرف ماضيه، ويدرك واقعه،

ويواجه المخاطر التي تحيط به. صفوة القول إن المعرفة المتخصصة لا تنفي أهمية الوعي العام بها في المجتمعات الحديثة، بل يتعين على أهل الاختصاص أن تكون لديهم القدرة على ترجمة ما لديهم من معرفة في صورة منتجات تناسب الجمهور العام، وهو ما نسميه "تبسيط المعرفة"، حتى تصل إلى الناس دون عوائق أو صعوبات. في مقدمة تلك الصعوبات "استعلاء المعرفة في شتى التخصصات"، حيث يشعر أهل الاختصاص بوجود لغة، ومصطلحات، وشفرات خاصة بهم، تمثِّل هويتهم وحضورهم في المجتمع، لا يودُّون التضحية بها تحت لافتة تبسيط المعرفة للجمهور، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يوجد من الباحثين مَن يفتقر إلى القدرة على التبسيط، لأن في تبسيط المعرفة انحياز إلى لغة غير معقدة، وهي مشقة ومغامرة بالنسبة إلى البعض، تقتضي منهم معرفة لغوية، وقدرة على تطويع استخدام اللغة في خدمة تبسيط المعرفة المتخصصة التي يمتلكونها. وإذا كان ذلك تحديًا في مجالات الطب والهندسة وخلافه، فإنه كذلك في مجالات حقوق الإنسان التي تحتاج إلى متخصص أو ممارِس حقوقي يستطيع ترجمة ما لديه من معارف في صورة تناسب الجمهور العام، بكل ما تحويه من مصطلحات، ومفاهيم مركبة، وخلفيات تاريخية، وهياكل ومؤسسات، وغيرها، الأمر الذي يتطلب وجود الحقوقي المثقف إن صح التعبير.

- **الحاجـة إلـى المتخصـص المثقـف،** فتقديم المعرفة لغير المتخصصين أصبح سمة عالمية في ظل ثقافة الحداثة، والتطور في وسائل الاتصال، التي تعزّز دائمًا أن يكون الشخص ملمًّا بشؤون متعددة على سبيل الثقافة العامة، مثل معرفة سبل الوقاية الصحية، والحفاظ على البيئة، وصيانة منزله، والمشاركة العامة في المجتمع، واستخدام التكنولوجيا في استقاء المعرفة والحصول على الخدمات، وغيرها من القضايا التي تتطلب أن يعرف الشخص معارف منظَّمة بما في ذلك حقوق الإنسان، قيمًا وممارسة. ولكن تكمن المشكلة في أن ليس كل متخصص أو أكاديمي قادر على استعراض المعرفة التي لديه للعامة بلغة سلسة، وأسلوب بسيط، بل إن البعض منهم يعتبرون التجريد، والتنظير الزائد، واستخدام اللغة المعقدة يُكسبهم مكانة، وتميزًا، وهيبة في أعين الآخرين. من هنا ينبغي أن نفرّق بين المتخصص الأكاديمي، والمتخصص المثقف. الأول أسير تخصصه الضيق، وكل ما يستطيع هو نقل المعرفة بصورة نمطية أو مدرسية بما تحمله من تعقيد، وأحيانًا تداخل، أما الثاني فهو متخصص يمتلك بناءً ثقافيًّا، يقوده إلى لعب دور أكبر على مستوى المجتمع، تمامًا مثل الطبيب المتخصص، والطبيب المثقف، الأول قد يعالج مريضًا، لكن الثاني يمتلك القدرة على الإسهام في وضع سياسة علاجية. والأمر نفسه ينطبق على حقوق الإنسان؛ يوجد المتخصص الذي يكتب مؤلفًا

أكاديميًّا أو يلقي محاضرة، ويوجد المتخصص المثقف الذي يستطيع أن يضع أفكاره في كتابات مبسَّطة، ودلائل تدريبية، يستخدم فيها لغة أقرب إلى فهم الجمهور.

ثغرات في وعي الجماهير

في ضوء هذين الاعتبارين؛ المعرفة للجمهور العام، والمتخصص المثقف، يمكن أن نسرد عددًا من المعوِّقات في نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى المجتمعي:

- الحاجة إلى تبسيط مبادئ حقوق الإنسان دون إخلال بجوهرها.
- استخدام اللغة القريبة من الناس، والابتعاد عن اللغة المتخصصة الخشنة.
- التخلص من التجريد، ونقل قيم حقوق الإنسان إلى واقع الناس، وحياتهم اليومية.
- الاشتباك المباشر مع العلل والأمراض الاجتماعية المتفشية التي تشكِّل انتهاكًا لحقوق الأفراد.
- إدراك أن الانشغالات الحياتية اليومية بالنسبة إلى الناس أهم من الحديث النظري عن الأفكار والمبادئ، وهو ما يوجِب التلازم بين الاثنين في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

- عدم التعالي بالمعرفة على الجمهور أو توجيه الاتهام له باستمرار.
- احترام هواجس ومخاوف بل وأوهام الناس، والتعامل الإيجابي معها.
- اعتبار الوعي بحقوق الإنسان غير مُنبَت الصلة عن الوعي الثقافي العام في المجتمع.
- تطوير الوسائل المساعِدة، مرئية ومسموعة ومكتوبة، بما يلائم ثقافة الجمهور، مع الأخذ في الاعتبار تعدد المستويات الثقافية.
- انشغال الناس بالاحتياجات المعيشية أكثر من الأفكار.
- الرواسب الثقافية السلبية تجاه عدد من مفاهيم حقوق الإنسان.

في ضوء هذه الاعتبارات وغيرها، والرغبة في مواجهة إشكالية نشر ثقافية حقوق الإنسان، يصبح من الضروري التفكير في وجود جهات وسيطة، أو فاعلين في العلاقة مع الجماهير، ينقلون لهم قيم ومبادئ وممارسات حقوق الإنسان، المصاغة على المستوى النظري، إلى نظراتهم للحياة، وواقعهم المعيشي، ولغتهم اليومية، وهي بالأساس مؤسسات الإعلام، والتعليم، والثقافة، ومنتجي الخطابات الدينية، الذين قد يكونون في قلب المؤسسات الدينية، أو لديهم مساحة من العمل المستقل في علاقاتهم بالجماهير.

الوعي بحقوق الإنسان والتغيير الاجتماعي

تنطوي ثقافة حقوق الإنسان على معارف، وقيم، وممارسات يتعين على المجتمع اكتسابها. وكما سبق القول، يسود حديث أوساط حقوق الإنسان منذ نحو أربعة عقود حول كيفية وصول مفاهيم وممارسات حقوق الإنسان إلى قطاعات واسعة من الجمهور العام، وهو ليس تحديًا يخص مجال حقوق الإنسان فحسب، بل يُطرَح السؤال نفسه في سياقات ثقافية وقانونية وسياسية عديدة، حيث يعاني الجمهور، وهو تركيبة اجتماعية غير متجانسة من السكان، تراجع الوعي بقضايا الثقافة والسياسة والقانون، بل في أحيان كثيرة تمتلك قطاعات واسعة من ذلك الجمهور مفاهيم مشوَّهة تقاوم تلك الأفكار والممارسات

يوجد إذن حديث دائم حول كيفية وصول الأفكار والممارسات الإيجابية إلى الجمهور العام، دون تعقيد، وعلى نحو يُسهم في إنضاج وعي الجماهير، وتثقيفهم، ودفعهم على طريق التنمية بمعناها الشامل، ثقافيًّا، واجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وسياسيًّا.

هذه العملية ليست فردية، رغم أنها تخاطب أفرادًا، بل هي في عمقها قضية مجتمعية، عامة، تمس المجتمع بأسره،

وتنضوي تحت لافتة ما نطلق عليه التغيير الاجتماعي(Social Change)[8].

يُقصَد بالتغيير الاجتماعي عملية تحوُّل في أنماط السلوك، والعلاقات الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع في اتجاه "تصورات مرغوبة". يعني ذلك أن إحداث التغيير في أي مجتمع يمثِّل:

- عملية تراكمية، تجري وفق برامج متتابعة مُصمَّمة بعناية، ودقة، بناءً على قياس احتياجات دقيق للفئة المستهدَفة على مدى زمني طويل نسبيًّا حتى تؤتي ثمارها.
- عملية قصدية تجري وفق سياسات وبرامج محددة، وليست نتاج تحرُّك عشوائي أو لحظي أو موسمي.
- عملية تشاركية، تحدث بين ثنايا المجتمع، وتُدار عبر مؤسساته، الحكومية وغير الحكومية، في سياق شراكة وتعاون.

8- يشير أحد الدراسين إلى قضية مهمة أن الفعل الاجتماعي ليس الغرض منه إحداث تغييرات شخصية/ فردية، أو في روتين العمل الإداري للمؤسسات الرسمية، ولكن في برامج، وسياسات المنظمات والمؤسسات. وهو ما يشير إلى الطابع المؤسسي الذي ينبغي أن يتحلى به التغيير الاجتماعي.

"The purpose of social action is not to effect changes in the personality system or in the routine administration and management of formal organizations, but in the programs and policies of organizations and institutions".

Bernard J. Coughlin & S. K. Khinduka, Social Change And Social Action, The Journal of Sociology and Social Welfare, vol.3, Issue 3, January 1976, p. 322.

- عملية تفاعلية بين قمة الهرم وقاعدته، فهي ليست فقط توجهًا من أعلى From Above لكنها أيضًا نتاج حراك من أسفل From Below. **يعني ذلك أن الثقافة -جوهر التغيير الاجتماعي- في جوهرها عملية تحدث من أعلى لأسفل، وتحدث أيضًا من أسفل إلى أعلى.**

- عملية مجتمعية، تخاطب كل شرائح وفئات المجتمع للمشاركة في صناعة التغيير، بوصفهم مشاركين حقيقيين، وليسوا متلقين سلبيين، لا سيما الشباب، أكثر فئات المجتمع حيوية، وعاطفة متقدة نحو التغيير، ورغبة في صناعة مستقبل أفضل.

- عملية منظَّمة، أي تعبِّر عن "الفعل الجماعي المنظَّم" Organized Collective Action، الذي تشترك فيه العناصر الواعية بأهمية التغيير المراد بلوغه. وهنا ينبغي أن نلفت الانتباه إلى تعدد أشكال الفعل الجماعي، ما بين أشكال تأثيرية بلا مردود حقيقي، وأشكال تقوم على المشاركة بهدف التغيير، فليس بالضرورة أن ينتج كل "فعل جماعي" التغيير، فتوجد أشكال من الفعل الجماعي قد تُحدِث تأثيرًا نفسيًّا أو تعبِّر عن مشاعر وقتية، لكنها لا تُفضي إلى تغيير حقيقي، فضلًا عن تلقائيتها وربما عشوائيتها التي لا تناسب العملية التراكمية، القصدية، التشاركية للتغيير الاجتماعي. على سبيل المثال يوجد فارق بين انخراط

مجموعة المواطنين في روابط مدنية دفاعًا عن المرأة، أو مواجهة الفقر، أو مواجهة العنف ضد فئات اجتماعية مهمَّشَة، أو توسيع فرص التعليم، وغيرها من الأهداف التنموية، وبين آلاف الجماهير الذين يشاهدون مباراة كرة قدم رغم أنهم يتشاركون في المشاعر ويسعون إلى نفس الغايات، إلا أن تجمُّعهم لا يحمل الرغبة في إحداث تغيير حقيقي، ولا يتفقون – بداهةً – على مفهوم محدد للتغيير، وقد يحمل بعضهم توجُّهات فكرية مناهضة لبعض.

انطلاقًا مما سبق يمكن القول إن نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان يأتي في سياق الرغبة في إحداث تغيير اجتماعي في المجتمع، يشمل تغييرًا في المفاهيم والممارسات، بما يصبُّ في تعزيز الكرامة الإنسانية، وهي عملية معرفية عميقة، قصدية، تراكمية، تشاركية، تشمل قطاعات المجتمع، وتسعى إلى تحقيق تغيير منظَّم، من خلال عدد من الوسائط الأساسية أو الفئات المؤثرة، وهي: التعليم، والإعلام، والثقافة، ومنتجو الخطابات الدينية.

هنا تُثار ثلاث قضايا فرعية:

1. يستقر على قمة الإنتاج الثقافي في المجتمع من يُطلق عليهم المثقفون والمفكرون والباحثون والمشتغلون بالفلسفة، الذين ينتجون النظريات، والأفكار العليا، ويحددون طبيعة النقاش

الفكري في المجتمع. ويقبع - على المستوى المجتمعي - عامة الناس، الذين ينشغلون بالقضايا الحياتية، ويتطلعون باستمرار إلى قيم وأفكار وأساليب مبتكرة تساعدهم على التعامل مع مشكلات الحياة المتغيّرة، وهم الذين تُنتَهك حقوقهم، وينتهكون في الوقت ذاته حقوق بعضهم بعضًا، وبالتالي فهم دائمًا بحاجة إلى تبسيط المعرفة، فالنظريات، والأفكار الكلية، والرؤى الفلسفية لها لغتها المتخصصة، التي يصعب على الجمهور غير المتخصص الإلمام بها في صورتها الأصلية، ما يستدعي ممارسة ما اصطُلح على تسميته بـ"تبسيط المعرفة"، على النحو السابق الإشارة إليه بإسهاب، ويمكن تعريفه اختصارًا بأن تكون المعرفة -المعقَّدة بطبيعتها- سهلة ميسورة قابلة للفهم والاستيعاب والتفاعل من جانب الجمهور العام.

2. تبسيط المعرفة، وهي عملية ثقافية تعليمية تحتاج إلى قيادات وسيطة أو مؤثرة، تنقل وتبسِّط الأفكار النظرية التي تنتجها القيادات الفكرية إلى القواعد الشعبية، وهو ما يمثِّل في ذاته جوهر الحداثة، أي تصبح الثقافة متاحة للجمهور. يوجد عديد من القيادات الوسيطة المؤثرة تلعب دورًا في نقل المعارف والأفكار إلى المجتمع، مثل المعلمين، وأساتذة الجامعات، والإعلاميين، ورجال الدين، وغيرهم. ويمكن أن يكون الشباب في قلب هذه القيادات الوسيطة،

معلمًا أو إعلاميًّا أو داعية، يقدمون نموذجًا للمجتمع في التعلُّم والتغيير، فالشاب بحكم شريحته العمرية، قريب من قطاعات عريضة من المجتمع، خصوصًا ممن هم أصغر منه سنًّا، يعرف كيف يتواصل معهم، فضلًا عن أنه يراوده دائمًا حماس، وعاطفة، وتطلع تلقائي إلى رؤية الواقع من حوله متطورًا، مبهجًا.

3. القنوات التي يمكن أن تنقل إلى الجمهور المعرفة المعقدة بطبيعتها، والبسيطة في إنتاجها الجديد، ينبغي أن تكون قريبة من الجمهور، وقادرة على تحقيق ذلك، نظرًا إلى أن الجمهور لا يتصل مباشرةً بالمعرفة المعقدة So-phisticated بل يتواصل مع منتجي الخطابات التي تحمل هذه المعرفة إليهم مثل المدرسين، والإعلاميين، وأصحاب الخطابات الدينية، هؤلاء ينقلون له المعرفة والخبر والمعلومة والعظة والحكمة، يثيرون لديه الشغف والاهتمام، ويشكِّلون وعيه تجاه متغيرات الحياة المحيطة به. ويُطلق على قنوات التواصل بين الأفكار الكلية والجمهور العام مصطلح "القيادات الوسيطة"، أو "الفئات المؤثِّرة"، أي التي تتوسط العلاقة بين المبادئ والنظريات على المستوى النظري أو الفلسفي، وتنقلها في صيغ مبسَّطة للجمهور. وهنا تثار إشكالية أساسية حول التكوين الفكري للقيادات الوسيطة، إذ هم ليسوا في

مجملهم "مؤيدين" أو حتى "محايدين"، بل قد يغلب عليهم "الانحياز السلبي".

هنا تُثار قضية أساسية تتصل بالمؤسسات والقيادات الوسيطة، الإعلام والتعليم ومنتجي الخطابات الدينية والمثقفين، تتصل في الأساس بالاتفاق على مفاهيم حقوق الإنسان، ووجود رغبة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، في سياق من التلاقي والتكامل. فقد تكون لدى بعض تلك الوسائط اختلافات في النظرة تجاه قضايا حقوق الإنسان، يترتب عليها تضارب في التوجهات، وإجهاض متبادل للجهود المبذولة. مثال على ذلك الخلاف بين بعض المثقفين والمؤسسات الدينية في التوجهات تجاه قضايا حقوق الإنسان، أو الاختلاف بين المثقفين أنفسهم أو بين منتجي الخطابات الدينية أنفسهم تجاه تلك القضايا. من هنا يتعين وجود توافق في الرؤية لدى الأصوات المؤثرة في تشكيل الوعي الجماهيري بقيم وممارسات حقوق الإنسان، وهي مسألة تستحق في ذاتها بذل الجهد باستمرار.

وقد يكون في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ما يتجاوز توعية الجماهير عبر القيادات الوسيطة والمؤثِّرة، مثل رفع وعي مؤسسات إنفاذ القانون، مثل النيابة العامة والشرطة، وهي بالتأكيد ضرورية وأساسية في ترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان. وأشارت إلى ذلك الاستراتيجية الوطنية لحقوق

الإنسان، التي تمخَّض عنها برامج تدريبية كثيفة استهدفت القضاة ووكلاء النيابة ورجال الشرطة، لكن نظرًا إلى أن هذه الورقة انطلقت من إشكالية حددتها في البداية، فإنها سوف تقصر تناولها على رفع الوعي بحقوق الإنسان عبر الفئات المؤثِّرة على الصعيد المجتمعي من خلال التعليم، والإعلام، والخطابات الدينية، والثقافة.

(3)

التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

يوجد رهان مستمر على التعليم في مجالات التنمية البشرية، وبناء الوعي، وصناعة التقدُّم، والتغيير الاجتماعي.

وقد سبق أن انتقد مثقفون، عرب ومن بينهم المصريين، تدهور التعليم بوصفه مدخلًا للتخلف الاجتماعي، والتراجع الديمقراطي، وضعف ثقافة حقوق الإنسان، قيمًا وممارسة. من بين هؤلاء الدكتور مصطفى حجازي، الذي وجَّه انتقادات إلى سياسات التعليم باعتبارها مسؤولة مباشرةً عن تخلُّف الذهنية في العالم العربي، كما أشار في كتابه القيِّم "التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور"، إلى التعليم الذي يسير جنبًا إلى جنب مع أفكار التسلُّط والتخلُّف والرجعية في أعماق المرء، باعتباره قشرة خارجية رقيقة "يمكن أن تتساقط إن تعرض العقل إلى الاهتزاز". من هنا دعا إلى الاهتمام بالتعليم بغية مواجهة الأفكار السلبية المتراكمة الموروثة في أعماق الشخص، والتي تحوي كثيرًا من الأفكار المناهضة لحقوق الإنسان[9].

9- د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، مركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة، 2005، ص ص 78-81.

من هنا فإن الاهتمام بالتعليم لا ينبع فقط من رغبة في تطوير القدرات البشرية في المجتمع، وإعداد الخريج القادر على المنافسة، داخليًّا وخارجيًّا، في سوق العمل، ولكن أيضًا في اعتبار المؤسسات التعليمية حاضنة لقيم وممارسات حقوق الإنسان من خلال ما تقدِّمه للطلاب والطالبات من مناهج وأنشطة

ويقضي الدارس جانبًا من عمره في المؤسسة التعليمية، خصوصًا في مراحله الأولى، التي يكتسب فيها القيم والأفكار والممارسات الإيجابية للمواطنة، والمشاركة، والحقوق والحريات، ما يجعلها تستقر في وجدانه مع تقدُّمه في العمر.

إشكاليات أساسية

يتصل التعليم - بحكم التعريف - بتكوين الأجيال القادمة، خصوصًا النشء والشباب. ومن الطبيعي أن تُثار دائمًا أسئلة تتعلق بتعدُّد أنظمة التعليم، والمناهج الدراسية، ومدى ارتباطها بسوق العمل، والكتاب المدرسي، وأنظمة الامتحانات، وتطوير المنشآت التعليمية، وأوضاع المعلمين، وغيرها. وينشغل الناس عادةً بالجوانب الفنية في التعليم، بحكم أنها ترتبط مباشرةً بأوضاع الطلاب والطالبات، ومن خلفهم الأسر التي يشغلها التعليم، وارتفاع تكلفته، وتعدُّد أشكاله، وتراجُع جودته. لكن الجانب الذي لا يلقى انتباهًا مماثلًا رغم أهميته هو التكوين

الوجداني، والثقافي، والحقوقي لهؤلاء النشء والشباب، الذين تحيط بهم تحديات جَمَّة من كل الاتجاهات. **أولًا**: رسائل التشكيك والتفكيك والشائعات والتطرف والكراهية واللا معنى التي تغمرهم من وسائل التواصل الاجتماعي، والتي لا تنقل لهم معرفة منظمة بنَّاءة، بقدر ما تحيطهم بحالة من الاضطراب، والتشوش، والتأثر بالأفكار الغريبة. **ثانيًا**: ضعف الهوية الوطنية، فالأجيال الحالية لم تعِش الأحداث الكبرى التي أثرت في تكوين الوطن، ولا تعرف عنها سوى القشور، وعادةً يكون مصدر المعرفة لديها الأعمال الفنية من الأفلام السينمائية، والمسلسلات التلفزيونية أو شذرات من المعلومات المتناثرة المتأثرة بلغة الحكي، والروايات الشفهية المنقولة وليست مصادر علمية. **ثالثًا**: غلبة الطابع البيروقراطي على العملية التعليمية، ما يغلق أفق التفكير النقدي، ويحول دون أن تصبح المؤسسة التعليمية مجالًا مؤسسيًّا لبناء الثقافة والوعي. **رابعًا**: التحدي الأخلاقي الذي تغذيه المشكلات الاقتصادية والزيادة السكانية وتراجع القيم، ما يجعل نظرة الأجيال الصاعدة مادية، تقوم على المزاحمة، والاندفاع، والصخب، والعنف، وممارسة الغش، وتبرير الناس له. **خامسًا**: تراجع المشاركة في الشأن العام، خصوصًا في التنمية، التي من الممكن أن تشكِّل في ذاتها مصدرًا للتوازن النفسي بالنسبة إلى النشء والشباب، وتجعلهم يتطلعون باستبشار إلى المستقبل، مهما كانت تحديات الواقع.

ويشكِّك البعض في قدرة المؤسسة التعليمية -في أوضاعها الراهنة- على نشر ثقافة حقوق الإنسان نظرًا إلى أنها باتت عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية وهي التعليم، وبناء المواطن، فضلًا عن غياب التعليم المدني، وغلبة الفكر المحافظ على قطاعات من القائمين على العملية التعليمية.

التربية المدنية

تمثِّل المؤسسات التعليمية باختلاف المراحل العمرية مجالًا مؤسسيًّا مهمًّا في تعليم حقوق الإنسان، وقد شمل المحور الرابع الخاص بالتثقيف وبناء القدرات في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان توجهًا واضحًا نحو إعداد وإطلاق الخطة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان في المراحل التعليمية المختلفة. فإذا وُجد اعتقاد بأن حقوق الإنسان ليست لها جذور ثقافية كافية في المجتمع، فمن المنطقي أن تتجه الأنظار إلى المؤسسات التعليمية، مثل غيرها من مؤسسات التنشئة، بهدف التوسع في برامج التثقيف الحقوقي. ليس المقصود بذلك أن تتضمن المقررات الدراسية فصلًا أو درسًا عن حقوق الإنسان، ولكن أن يصبح السياق التعليمي ذاته حقوقيًّا، يُكرِّس بناء المواطن المسؤول، الذي يتمتع بالحقوق، ويتحمَّل الواجبات. ويصعب أن تتحقق تربية حقوقية في المؤسسات التعليمية دون تربية مدنية، وهي التي تجعل المدرسة أو الجامعة في حالة انفتاح على المجتمع.

في المدرسة الابتدائية تشمل التربية المدنية أنشطة تعزز المشاركة، وإدراك الطفل لحقوق وواجبات يلتزم بها، وفي المرحلتين الإعدادية والثانوية يعي النشء، لا سيما أنه يمتلك الآن بطاقة الرقم القومي في سن 15 عامًا، بعد التعديلات القانونية التي تمخضت عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كيف يكون مواطنًا، لديه حقوق وعليه واجبات، ويدرك مبدأ المسؤولية الفردية في المجتمع. أما في المرحلة الجامعية، فيتعلم الشاب قواعد المشاركة في المجال العام، حيث يُطلب منه في هذه السن استحقاقات انتخابية عامة وطلابية على السواء، تمهيدًا لمشاركة أوسع نطاقًا في المجتمع عقب تخرُّجه. وإذا تحدثنا عن الدراسة الجامعية على وجه التحديد، فإن حديث "الحقوق والواجبات" يدخل في سياق عديد من التخصصات، وليس فقط في بعض تخصصات العلوم الاجتماعية مثل القانون والعلوم السياسية، بل تمتد لتشمل العلوم التطبيقية. الأطباء والمهندسون والصيادلة وخلافهم يحتاجون إلى المعرفة القانونية التي تمكِّنهم من أداء أعمالهم، وهو ما يتماشى مع أهمية الوعي بالقانون، وكذلك الوعي بحقوق الإنسان، إذ هم في الأساس مواطنون يتفاعلون في المجال العام، بكل مناحيه التي ينظِّمها القانون.

وقد عانى التعليم في مصر، على مدار عقود طويلة، ليس فقط غياب التربية الحقوقية، ولكن انتشار التطرف، حيث كشفت دراسات عديدة عن حشر كثير من الأفكار المتطرفة في المناهج،

ومنع تحية العلم، وحرمان الفتيات من الأنشطة الرياضية، وحظر الأنشطة الفنية في المدارس، والدفع بعديد من الكتب التي تحض على التطرف والعنف في مكتبات المدارس، وفرض الحجاب على الفتيات صغيرات السن دون رغبة منهن أو من أسرهن، والفصل بين الجنسين في المرحلة الابتدائية، وإضفاء سياق ديني متشدد على العملية التعليمية، رافق ذلك وجود قطاع من المدرسين الذين ينشرون فكرًا متطرفًا في المدارس. وبصفة عامة، فإن وجود أفكار وممارسات متطرفة في المدارس يشكِّل في حد ذاته انتهاكًا لحقوق الإنسان من ناحية، ويحول دون نشر ثقافة حقوق الإنسان من ناحية أخرى[10].

وقد شملت مواجهة الحكومة مع التطرف في المدارس عدة مراحل، نذكر منها المواجهة التي حدثت في تسعينيات القرن العشرين وقادها الدكتور حسين كامل بهاء الدين، وزير التعليم آنذاك، وبعد عقدين من الزمن، وبالتحديد منذ عام 2013 عادت مرة أخرى جهود الحكومة في ملاحقة التطرف في التعليم من خلال عدد من الآليات؛ مراجعة المناهج، والتأكد من عدم انتماء المدرسين إلى التيارات المتطرفة، واستبعاد الكتب التي تنشر التطرف من مكتبات المدارس، إلخ. بالطبع هذه الإجراءات لها أهميتها في تنقية العملية التعليمية من أشواك التطرف التي تسعى

10- Sameh Fawzy, Islamists, The State and Education Dilemma in Egypt: A Critique, in Yahia Baiza (editor), **Education in Troubled Times: A Global Pluralist Response**, Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, 2022, pp. 190209-.

تيارات الإسلام السياسي على مدار عقود إلى زرعها في نفوس وعقول الطلاب والطالبات في مراحل التعليم المختلفة، لكنها جميعًا تندرج تحت "حروب رد الفعل"، التي ينبغي أن تقترن بما نسميه "حروب الفعل"، أي تشكيل بيئة تعليمية مختلفة لا تسمح للتطرف بالانتشار، وفي الوقت ذاته تعزز ثقافة حقوق الإنسان، عبر برامج تربية مدنية تساعد الدارسين على تكوين اتجاهات في الحياة لا تسمح أن يزيِّف أحد وعيهم أو يدفعهم إلى التفكير السلبي. من أهم تلك البرامج إيجاد مجالس طلابية مُنتخَبة في سياق تنافسي يقوم على المشاركة، وفتح المجال أمام برامج التثقيف الحقوقي في المدارس والجامعات، وتضمين البرامج الدراسية دروسًا أو محاضرات عن حقوق الإنسان والمواطنة، وعلاقات شراكة مع منظمات المجتمع المدني من خلال المشاركة في تجارب التنمية وحقوق الإنسان، والتواصل بين الطلاب ومؤسسات العدالة من خلال تثقيف الطلاب والطالبات على حقوقهم القانونية، وسبل المطالبة بها مثل تلك الواردة في قانون الطفل، وكذلك مواجهة التحرش والهجرة غير الشرعية، وغيرها، وإطلاق أنشطة تعليمية وفنية تشجِّع الطالب أو الطالبة على اكتساب قيم المشاركة، والحوار والنقاش، والتسامح، وقبول الآخر، والحق في الاختلاف في ظل سياق تعليمي حقوقي ليرتفع وعي الأجيال الناشئة، ويصبح حصانة في وجه كل من يريد أن يقوِّض المفهوم الحقيقي لمؤسسات الدولة والمجتمع. ويقتضي ذلك إيجاد مجالس طلابية مُنتخَبة،

وعلاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني. يُضاف إلى ذلك ما عُرف بحوكمة المؤسسة التعليمية، من خلال مجالس الأمناء والآباء في المدارس، وهو ما يصب في تعزيز التربية المدنية.

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم

يشمل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المدرسة والجامعة نشر القيم، والممارسات الحقوقية التي تتسق مع المعايير الدولية، والدستور، والقوانين، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. في هذا السياق، تتعدد وجهات النظر:

1. اتجاه يرى أن يوجد "مقرر" لحقوق الإنسان في المدارس والجامعات، ينطوي على القيم والمبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى المواثيق والإعلانات والمعاهدات الدولية في هذا الخصوص. ويوجد مقرر مُطبَّق منذ سنوات بالجامعات حول القانون وحقوق الإنسان، لكن يحتاج إلى تقييم الأثر المترتب عليه بعد فترة من التطبيق، لأنه - في رأي البعض - يواجه تحديات عديدة تتصل بضعف اهتمام الإدارة الجامعية به، وتراجع كفاءة الأستاذ، وتدهور شغف الطالب، وقِدَم المقرر ذاته في ظل تغيُّر المجتمع، واختلاف الأحوال والتحديات.

2. يوجد اتجاه آخر يرى أن تنساب قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المقررات الدراسية المتنوعة، بحيث تصبح المادة

العلمية وثيقة الصلة بحقوق الإنسان في سياق عملية أكثر اتساعًا لتشكيل الوعي.

ورغم اختلاف النظرة إلى كيفية تدريس حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، يتفق الاتجاهان على أهمية ما يُعرف بالأنشطة المدرسية في نقل قيم ومفاهيم وممارسات حقوق الإنسان، التي يُطلَق عليها أحيانًا المنهج الخفي Hidden Curriculum، وذلك في سياق أوسع، يُطلَق عليه التربية المدنية Civic Education التي تقوم على نقل الخبرات المدنية للنشء والشباب في المؤسسة التعليمية مثل ممارسة الديمقراطية، والمشاركة في الاتحادات الطلابية، والعمل التطوعي، واحترام الآخر، وقبول التنوُّع، وغيرها. **ويعزِّز هذا الاتجاه الرأي بوجود محدودية شديدة في تأثير المقررات الدراسية في الطلاب والطالبات، وعدم اعتقاد قطاع واسع من القائمين على التدريس بأهمية ثقافة حقوق الإنسان، والأفضل هو الاعتماد على الأنشطة المدرسية. ويرتبط ذلك بقضية أخرى هي ممارسة حقوق الإنسان في المؤسسة التعليمية، حيث لا يكفي تثقيف الطالب ببعض مبادئ حقوق الإنسان، على نحو نظري مبتسر، ولكن يتعين في المقام الأول إتاحة المجال أمامه لممارسة ثقافة حقوق الإنسان في سياق المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها.**

وقد زاد الحديث عن أهمية التربية المدنية في المدارس في مواجهة التطرف، بعد أن تبيَّن أن المؤسسة التعليمية تحوَّلت إلى منطقة صيد بين الدولة والجماعات المتطرفة في العقود الأخيرة، ما أسفر عن نشر كثير من المفاهيم المتطرفة في المناهج، والممارسات المدرسية. من هنا، فإن أحد سبل مواجهة التطرف هو العمل على تكوين أجيال من النشء والشباب ترتبط بالهوية الوطنية، وتكتسب الوعي بحقوق الإنسان، وأهمية المشاركة العامة.

برامج مقترحة

في سياق الحديث عن العلاقة بين التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، يوجد عدد من البرامج التي يمكن اقتراحها في هذا الخصوص:

1. حصر ومراجعة كافة المشروعات، والأنشطة، والمطبوعات، والمقترحات التي تقدمت بها المنظمات الحقوقية، وكذلك بعض الجمعيات الأهلية ومراكز الأبحاث بشأن تطوير التربية المدنية على مدار عدة عقود، من أجل استخلاص الدروس المستفادة، وتحقيق تراكم الخبرات، والبناء عليها.
2. وضع مقرر لحقوق الإنسان، يشمل بالإضافة إلى الكتاب، أنشطة ثقافية وفنية، وورش عمل، يدخل ضمن مراحل التعليم المختلفة، بعد الوقوف على حالة تدريس حقوق

الإنسان في المقررات المدرسية، وذلك بالتنسيق مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، وكذلك اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، التي تُعد وزارة التربية والتعليم عضوًا أساسيًّا بها إلى جانب عدد من الوزارات والمؤسسات.

3. إعداد مُدرِّس للأنشطة داخل المدارس، من خلال حزمة من البرامج التدريبية، تقوم على تدريس حقوق الإنسان، والأنشطة المتعددة المصاحبة لها، بحيث نضمن جديتها، ونحول دون هامشيتها، وتشمل تلك الأنشطة: المشاركة، والحقوق والواجبات، والتسامح وقبول الآخر، والتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي من خلال ما يُعرَف في الوقت الراهن بمصطلح "التربية الإعلامية"، وغيرها.

4. إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في مقررات التعليم المختلفة، بما في ذلك المقررات العلمية، أسوةً بما يحدث في دول أخرى، وتوجد تجارب مهمة في هذا الخصوص مثل معهد *Faraday* في جامعة كامبريدج، الذي يعمل بجدية على نشر القيم الإنسانية، بما في ذلك حقوق الإنسان، من خلال مقررات التعليم، والكتب التعليمية، والأنشطة، التي تقدمها لمختلف الأعمار بما في ذلك النشء والشباب.

5. تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى أنشطة مدرسية، فنية ورياضية وثقافية، على نحو يسمح بانتشار هادئ وناعم

لتلك المفاهيم في غمار عملية تكوين النشء والشباب، دون أن تتخذ شكل المقرر المدرسي، الذي قد لا يكون محببًا بالنسبة إليهم، أو ربما يعتبرونه عبئًا عليهم في سياق ثقافة التلقين، وتمحور العملية الدراسية حول الامتحانات، دون إيجاد مجال للتثقيف والمعرفة.

(4)

الإعلام وثقافة حقوق الإنسان

يوجد ارتباط مُركَّب بين الإعلام وحقوق الإنسان، يأخذ أبعادًا مُتعددة، يمكن رصدها على النحو التالي[11]:

1. الإعلام الضحية، حيث يظهر الإعلام - في بعض الأحيان - بوصفه الضحية، الذي تُنتَهَك حقوقه، ولا يحظى بالحريات الضرورية، ولا يتمتع العاملون فيه بالحماية اللازمة التي تسمح لهم بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، ما يجعل ثقافة الخوف تسيطر على تعامل الإعلام مع ملف حقوق الإنسان.

2. الإعلام الجاني، حيث تتجه أصابع الاتهام إلى الإعلام الذي يمارس في ذاته انتهاكًا لحقوق الإنسان من خلال تأجيج النزاعات، ونشر الكراهية، وبث الدعاية السلبية عن مجموعات من المواطنين، ليس هذا فحسب، بل يتجه الإعلام، بوعي أو دون وعي، إلى ترويج "الصور النمطية الخاطئة" التي تنتهك حقوق الإنسان. يظهر ذلك على سبيل المثال في قضايا المرأة.

11- https://n9.cl/4d62qv

3. الإعلام المُدافِع، ويعني ذلك أن الإعلام يمتلك قوة تأثير واسعة، تُمكِّنه من تحويل أي قضية إلى محور اهتمام الناس، أو يفعل العكس عن طريق تجاهل أي قضية. تدخل في هذا السياق اعتبارات عديدة من بينها تحيُّزات وسيلة الإعلام، والمصالح الاقتصادية لمالكها، وتفضيلات الإعلاميين العاملين فيها، إلخ.

4. الإعلام التجاري، يُقصَد به أن يتحرك الإعلام بعقلية الشركة الاقتصادية الهادفة إلى الربح، ما يعني أن يُقدِّم للمستهلك الوجبة التي يبحث عنها، وترضيه، وتعزز إقباله عليها. بالطبع يصعب أن ننحي جانبًا الاعتبار الاقتصادي عن عمل الإعلام، أو ننظر إليه بوصفه مشروعًا غير هادف للربح، لأن ذلك إدراك غير حقيقي، ولكن لا يعني ذلك، من ناحية أخرى، أن ينصبَّ اهتمام الإعلام على دغدغة مشاعر المتلقين له، واللعب دائمًا على أوتار العنف والغريزة والسجال الديني والإثارة السياسية. ومن الملاحَظ أنه في أوقات الأزمات الاقتصادية يزداد ضغط العامل الاقتصادي على وسيلة الإعلام مقارنةً بالفترات التي لا تواجه فيه مشكلات اقتصادية.

5. الإعلام المُعلِّم، حيث يؤدي الإعلام دورًا مهمًّا لتعليم الجمهور العام قيم حقوق الإنسان، خصوصًا النشء والشباب، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ورفع الوعي

بالمواثيق الدولية، والاستراتيجيات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان. ويتوقف ذلك على عوامل من قبيل: مستوى التعليم، معدلات الأمية، التكنولوجيا المُتاحة (الإنترنت)، حرية تداول المعلومات، وغيرها من العوامل التي تلعب دورًا مهمًّا في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، قيمًا وممارسة، فضلًا عن تعزيز الحوار الديمقراطي حول الشأن العام.

إذن، توجد أدوار متعددة يمكن من خلالها نشر ثقافة حقوق الإنسان، وكشف الانتهاكات، ورفع مستوى توعية الأفراد بحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمثِّل الإعلام وسيطًا مهمًّا ذا طبيعة انتشارية تفوق أي وسيط آخر، بل إن الوسطاء الآخرين مثل المثقفين ورجال الدين وغيرهم يلجؤون إلى الإعلام لمخاطبة الجماهير، وترويج أفكارهم ورؤاهم، وتوجيه الرأي العام. وتوجد عدة منتجات إعلامية يلجأ إليها الإعلام في هذا الخصوص لأداء دوره، مثل: البرامج التوعوية، والأفلام الوثائقية، والمنتجات الرقمية المتجددة شكلًا ومضمونًا، والمقالات، والأخبار، إلخ.

في هذا الصدد توجد إشكالية عامة، وأخرى خاصة.

الإشكالية العامة تتصل بالحريات التي تتمتع بها وسائل الإعلام على نحو يجعلها توثِّق وتنشر وتروِّج لحقوق الإنسان،

فكرًا وممارسة، وتتصدى لأي انتهاكات ضدها. وإذا سُلبت هذه الحريات من الإعلام، أو جرى التضييق على الحريات الإعلامية، فإن ذلك يعد في ذاته انتهاكًا لحقوق الإنسان في جانب أساسي منه وهو الحريات العامة.

أما الإشكالية الخاصة، أي التي تخص علاقة وسائل الإعلام بملف حقوق الإنسان، فتتمثل في ضعف ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين في مجال الإعلام، بل قد تكون لدى بعضهم بفعل التنشئة الثقافية أفكار ومعتقدات وممارسات ضد حقوق الإنسان ذاته. ويعود نقص ثقافة الإعلاميين بحقوق الإنسان إلى عدة اعتبارات، منها ضعف تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم، والصور النمطية السيئة عن منظمات حقوق الإنسان، وتأثير العادات والموروثات التي تحتوي على بعض من أوجه التمييز الثقافي والاجتماعي.

توجد عدة محاور يمكن أن تعزز مشاركة الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان:

1. ورش عمل لطلاب وطالبات كليات ومعاهد الإعلام خلال فترة إجازة منتصف العام والعطلة الصيفية، تقوم على رفع وعيهم بقضايا حقوق الإنسان، بالتنسيق مع الكليات والمعاهد المعنية. يُسهم ذلك في إرساء بذور التكوين الحقوقي الأولى للفئة المعنية التي سوف تتجه عقب تخرُّجها إلى السوق

الإعلامية. في هذا الصدد يجب أن نولي اهتمامًا خاصًّا لطلاب وطالبات الجامعات الإقليمية، فلديهم مساحات اهتمام مختلفة مقارنةً بأقرانهم في العاصمة والمدن الكبرى.

2. تدريب الإعلاميين على قيم ومواثيق وممارسات حقوق الإنسان. هنا يوجَّه التدريب مباشرةً إلى الإعلاميين، الذين يمارسون الإعلام بالفعل في أي منحى من المناحي، سواء كان مكتوبًا، أو مسموعًا أو مقروءًا أو مرئيًّا أو إلكترونيًّا، حيث تغيَّر توصيف الإعلامي نتيجة التغيُّر الذي طرأ على وسائل الإعلام ذاتها، ما أوجد أشخاصًا يمارسون الإعلام لا يندرجون تحت توصيف الإعلامي الذي كان سائدًا منذ سنوات ليست بعيدة. مثال على ذلك ما يُطلَق عليهم المؤثرون أو Influencers على الفضاء الرقمي، أو المدونون Bloggers أو غيرهم، ما يستدعي تنوع برامج التدريب، بحيث تخاطب كل حزمة تدريبية مستهدفين بعينهم، فقد تجاوز العمل الإعلامي مفهوم تدريب الإعلاميين بصفة عامة، لأنه لم يعد الإعلاميون يشكِّلون كتلة متجانسة، بل تشعبوا في التخصص ومجالات الاهتمام نتيجة التحولات التي يشهدها الإعلام، خصوصًا بعد الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولم يعد يوجد ما يربط الفئات المتعددة التي تنشط في هذا المجال سوى اسم الإعلام.

3. استنادًا إلى ما سبق، ينبغي أن ننظر إلى الإعلام نظرة تتجاوز التخصص المهني إلى النشاط العام، إذ يوجد منتجون للإعلام ليسوا إعلاميين، ولا يعملون في مجال الإعلام، لكنهم خليط من المهنيين الذين يطلقون خطابات إعلامية مؤثرة في مجال تخصصهم. مثال على ذلك أطباء، ومحامون، وصيادلة وخبراء في الاستشارات الأسرية، هؤلاء مؤثرون، وفاعلون، ومن المفيد أن تحمل الرسائل التي يوجهونها مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان، ليس بوجه عام، ولكن في سياق تخصصاتهم، والأهداف التي يرجونها من وراء أحاديثهم. مثال على ذلك وجود بعض النساء المشتغلات أو المهتمات بتقديم استشارات زوجية أو أسرية على وسائل التواصل الاجتماعي، ويتمتعن بمتابعة واسعة الانتشار، ولهم جمهور واسع، نظرًا إلى أن القضايا التي يتحدثن فيها من نوعية الموضوعات التي تستهوي الجمهور العام، وقد لوحظ من تحليل المادة التي يقدِّمنها أنها تخلو من ثقافة حقوق الإنسان، بل إن بعضها يناهض مفاهيم حقوق الإنسان، ويبث آراءً بين ثنايا الحديث تمثِّل انتهاكًا لحقوق النساء، رغم أن غرض هذه المنتجات الإعلامية الرقمية توعية المرأة، لكن التوعية تأخذ اتجاهًا متطرفًا حينًا، وترويجًا وقبولًا للثقافة الذكورية حينًا آخر[12].

12- Sameh Fawzy, No Pleasure Without Consumerism, 27 September, 2022, accessible at: https://n9.cl/q8d5l

4. إطلاق مبادرات مستمرة لتعزيز دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، من بينها: وضع قاموس لمصطلحات حقوق الإنسان، يوزَّع على المؤسسات الإعلامية، ويجري تدريب الإعلاميين عليها بالتعاون مع الهيئات الإعلامية الوطنية، بحيث نضمن أن تكون اللغة المستخدمة حقوقية، لا تمثِّل انتهاكًا لحقوق الإنسان، وتنشر الوعي بالمعرفة الصحيحة بالمصطلحات الحقوقية. أيضًا يمكن الاتفاق على إطلاق حملات عبر الفضاء الإلكتروني مثل "نحو إنترنت نظيف من الكراهية"، بهدف تشجيع الجمهور على رفض خطابات الكراهية، والسجالات الدينية، والنزوع نحو الخطابات المتسامحة.

5. إنشاء مرصد لكشف انتهاكات حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المتنوعة، خصوصًا على مستوى الفضاء الإلكتروني، ومخاطبة الهيئات الإعلامية المعنية بذلك، وقد يشمل ذلك خطابات كراهية، أو تطرفًا، أو الإساءة إلى المرأة، أو اللاجئين، أو التنمر، أو التشهير بالأفراد، أو عدم اتباع المواثيق المهنية والأخلاقية في تغطية الحوادث، وغيرها من القضايا.

6. إطلاق برامج المسابقات التي تشجِّع على الوعي بثقافة حقوق الإنسان، حتى لو كانت الجوائز المخصصة بسيطة أو محدودة.

وتوجد عدة اعتبارات يتعين وضعها في الاعتبار:

1. الإبداع في المحتوى المقدَّم لمنتجي الخطابات الإعلامية، بما يتلاءم مع تنوع الوسائط الإعلامية، والتطور الذي طرأ عليها شكلًا ومضمونًا، وهو تحدٍّ يرتبط بوجود إبداع لدى مصممي ومنفذي الرسائل الإعلامية في مجال حقوق الإنسان.

2. الاتفاق مع المؤسسات الإعلامية بما يضمن أن يكون تدريب الإعلاميين لديها محل تقدير من جانبها، وتُفسح لهم مجال نشر قيم وممارسات حقوق الإنسان عقب الانتهاء من التدريب.

3. التواصل مع الجهات المهنية، والمجالس القومية المعنية بالإعلام، مثل المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للإعلام، ونقابتَي الصحفيين والإعلاميين، وذلك بغية أن يوجد دعم لقيم حقوق الإنسان في الوسائط الإعلامية المتعددة، وكذلك تدريب الإعلاميين.

(5)

منتجو الخطابات الدينية وثقافة حقوق الإنسان

توجد مصادر عديدة تنتج الخطابات الدينية، بعضها يمثِّل مؤسسات لها وضعها الديني ومكانتها السياسية وحضورها المجتمعي، وبعضها أهلي أو غير حكومي، إن صح التعبير، يتمثل في المنابر الدينية الخاصة، والمواقع الإلكترونية، والشخصيات التي تعمل في مجالات الدعوة والوعظ الديني، وبعضها ذو اتجاهات سلفية على الجانب الإسلامي. ويتمتع المجال الديني بوجه عام بتأثير واسع في الجمهور العام، حتى إن اعتراه بعض التراجع في الفترة الأخيرة، لكنه يظل الأكثر اتصالًا وتواصلًا وتأثيرًا في قطاعات واسعة من المجتمع.

إشكاليات أساسية

في هذا الصدد توجد عدة إشكاليات:

أولًا: نظرة منتجي الخطابات الدينية إلى حقوق الإنسان، التي تحكمها عادةً اعتبارات شتى من بينها التراث الفقهي، والموروث الثقافي، والنظرة غير الصافية إلى حقوق الإنسان باعتباره منتجًا غربيًّا أو غريبًا عن الدين في السياقَين العربي

والإسلامي، ولا يقتصر الأمر على القضايا الأخلاقية المباشرة مثل المتحولين جنسيًّا أو المثلية الجنسية، فهذه محل رفض عام من المجتمع الديني، إسلاميًّا ومسيحيًّا، ولكن أيضًا يمتد إلى إبداء تحفظات على كثير من الحقوق والحريات، خصوصًا حرية التعبير، واختيار المعتقد الديني، والأعمال الفنية، والمرأة، وغيرها.

ثانيًا: استمرار الجدل حول التوفيق بين الإسلام وحقوق الإنسان، حيث توجد نظرتان، الأولى تشمل الاختيار بين المدارس الفقهية المتعددة على نحو يعزز حقوق الإنسان، حيث يتيح التنوع في الفقه الإسلامي إمكانية اختيار ما يصب في تعزيز حقوق الإنسان، أما النظرة الثانية، فهي إيجاد منهج فقهي بديل، يُحدث تغييرًا في المفاهيم، باعتبار أن كثيرًا من المفاهيم المتوارَثة "تاريخية"، يمكن مراجعتها، وليست "مقدسة" يتعين الالتزام بها. الظاهر هو صعوبة تحقيق النظرة الثانية، أما النظرة الأولى فهي توفر مجالًا أرحب لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان دون ممانعة استنادًا إلى تفسيرات فقهية أكثر رحابة، وتوجد دول أحرزت تقدمًا في هذا الخصوص مثل مدونة الأسرة في المغرب، وهو يمثِّل نموذجًا يمكن النقاش حوله، لا سيما أنه يستند إلى تفسيرات دينية رحبة[13].

13- معتز الفجيري، رؤى: الشريعة الإسلامية والإسلاميون والدفاع عن حقوق الإنسان، دورية "رواق عربي" رابط:

https://n9.cl/45fle

ثالثًـا: محدودية إسهام المؤسسات الدينية في دعم ثقافة حقوق الإنسان، حيث لا تدخل حقوق الإنسان في نسيج التعليم الديني، أو توضع على خريطة الوعظ الديني، التي تشهد قدرًا من التوجيه العام، ولا نجد كتابات واسعة الانتشار تسعى إلى الربط بين الدين وحقوق الإنسان، مثلما هو الحال في المجتمعات الغربية، وإن وجد بعض هذه الدراسات، فأغلب الظن سوف يغلب عليه الطابع النمطي الذي يميل إلى الدفاع عن الدين بوصفه المصدر الرئيسي لحقوق الإنسان، قبل أن يظهر المصطلح ذاته، أو يندرج في سياق مواثيق ومعاهدات وإعلانات دولية ومحلية، ما يعني وجود ما يمكن أن نطلق عليه حالة استغناء، أو اكتفاء، لا تجعل من المؤسسات والكيانات الدينية طرفًا أساسيًّا في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والدفع بها، بل قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى توعية المجتمع من ثقافة حقوق الإنسان التي توصف بالوافدة

رابعًـا: شيوع المناخ المحافظ في المجتمع، الذي يصب عادةً في صالح التفسيرات الدينية المتشددة، ويضع عوائق أمام انتشار ثقافة حقوق الإنسان. ويمثل التشدد الديني والاجتماعي والثقافي التربة الخصبة للتطرف، حتى ينمو، ويجد له جذورًا في المجتمع. الدليل على ذلك الحشود التي اصطفت أمام اللجان في الاستحقاقات الانتخابية عقب ثورة 25 يناير 2011، وهي تمثِّل مخزون العمل الاجتماعي للتيارات الإسلامية على مدار

سنوات، والتي نجحت في خلق حاضنة لها تتغذى على الأفكار والممارسات المحافظة اجتماعيًّا، والتي تصل إلى حد التعصب في مواجهة المختلفين معها. من الأمثلة على ذلك، ظهور لافتات مؤخرًا في الشوارع تدعو إلى الحشمة، وتثير نخوة الرجال تجاه ما تلبسه النساء، وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن الجهة المحلية التي وافقت على تعليق تلك اللافتات، وقد سبق أن علَّقت جهات سلفية لافتات في الشوارع بعد ثورة 25 يناير 2011، دعت فيها إلى ختان الإناث، والحشمة على الشواطئ، ومناهضة تعديلات قانون الأسرة، وغيرها. وقد بات معتادًا أن نجد تعليقًا أو موقفًا على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيه التشدد الاجتماعي مثل فصل الفتيات عن الشبان في الفرق المسرحية، والتعليق على ملابس شخص في القطار، أو ملابس طالبة على باب الجامعة، أو سلوك المصطافين في الساحل الشمالي، الذي بات يُنعَت بالشر في السوشيال ميديا، وهي ممارسات تقترن فيها النظرة الاجتماعية المتشددة ببعض مظاهر الحقد الطبقي.

خامسًا: يوجد قطاع من المشتغلين بالعمل الحقوقي، والثقافي بوجه عام، يرون في المؤسسات الدينية، أو منتجي الخطابات الدينية على تنوعهم واختلافهم، "خصمًا مباشرًا"، يميلون باستمرار إلى انتقادهم، بل ويعتقدون أن ممارسة النقد لهم يسهم في تعديل خطابهم، في حين أن التجربة أثبتت أن النقد الكثيف

للمؤسسات الدينية يعزز سطوة الاتجاهات المتشددة داخلها، للرد والمواجهة، ويؤدي على نحو غير مباشر إلى تهميش الأصوات المعتدلة التي تبحث عن الحوار والتوافق المجتمعي. وتعزز تلك الحالة من الاستقطاب الميل نحو المساجلات، سواء في وسائل الإعلام أو على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يضعف من إمكانية الحوار بين المثقفين والحقوقيين من جانب وأصحاب الخطابات الدينية من جانب آخر، ويشيع مناخًا من الاستنفار المتبادل بين الطرفين.

ويُلاحظ أن العلاقة بين المؤسسات الدينية وحقوق الإنسان شهدت سجالًا ممتدًّا، وصل أحيانًا إلى حد الصدام بين المؤسسة الدينية وبعض المثقفين في العقدين اللذين سبقا عام 2011، أخذ عدة أشكال مثل مصادرة الكتب، ومنع تداول أعمال فنية، وقد امتد ذلك إلى المؤسسة الدينية المسيحية، التي أظهرت أيضًا ضيقًا من بعض الأعمال الفنية، والكتابات، وقد جاء ذلك في سياق من الاحتقان الطائفي، ورغم تراجع تلك الموجة بعد ثورة 30 يونيو 2013، فإنه من الملاحظ عدم وجود مبادرات في اتجاه أن يكون لتلك المؤسسات دور في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، التي لم تكن جزءًا من الحديث عن تطوير أو تحديث

الخطاب الديني الذي شاع طيلة العقد الماضي[14]. ويُلاحظ بصفة عامة أن المرحلة السابقة لم تخلُ من إمكانية أن توجد مساحة تفاعل إيجابي بين المؤسسات الدينية والمجتمع الثقافي بوجه عام يمكن البناء عليها

الفرص المتاحة

رغم الإشكاليات التي تكتنف علاقة منتجي الخطابات الدينية بحقوق الإنسان، فإنه توجد فرص يمكن الإفادة منها في تحقيق تفاعل إيجابي بين الطرفين، حيث يذهب البعض إلى أن "التوترات المحتملة بين حقوق الإنسان والقيم الدينية ليست بين "الدين" و"حقوق الإنسان" في حد ذاتها، بل هي قائمة بخصوص كيفية تفسير كليهما وتطبيقهما، وأنه لا يوجد أساس لتأطير هذه التوترات على أنها عداوة راسخة بين الاثنين" و"إن تشكيك بعض القيادات الدينية في حقوق الإنسان وشك المدافعين عن حقوق الإنسان في الجهات الفاعلة الدينية سببهما الافتقار إلى الوعي والتعليم والتفاعل"[15]، من هنا ينبغي استثمار الفرص المتاحة لإيجاد مساحة حوار بين الجانبين

14- لمزيد من المعلومات عن موقف المؤسسات الدينية من حرية الرأي والتعبير في الفترة التي سبقت عام 2011 يرجع إلى:
نجاد البرعي وآخرين، المقصلة والتنور، حرية التعبير في مصر 2002-2003، القاهرة، المجموعة المتحدة- وحدة دعم المنظمات غير الحكومية، 2004.
وأيضًا:
نجاد البرعي وآخرون، على مقربة من الحافة، حرية التعبير في مصر 2004-2007، الجزء الثاني، القاهرة: المجموعة المتحدة- محامون مستشارون قانونيون اقتصاديون، 2008.

15-https://n9.cl/qiw0wk

الديني والحقوقي لتعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ومن أبرز الفرص المتاحة في الفترة الأخيرة:

1. الحوار بين مؤسسة الأزهر والمثقفين المصريين التي تمخضت عن صدور وثيقة "مستقبل مصر" عام 2011، ووثائق أخرى حول المرأة والحريات العامة، وغيرها، وقد مثَّلت تلك الوثائق نقلة نوعية في تناول قضايا البناء السياسي والثقافي في المجتمع المصري، وتحديد دور الدين في الحياة العامة. وقد جاءت تلك الوثائق في لحظة أزمة صعود التيارات الإسلامية، إذ استشعر الأزهر والمثقفون خطورة الوضع، وسعوا إلى وضع وثيقة يمكن أن يلتف حولها المصريون في سياق الحديث عن الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، دون إشارة إلى الدولة المدنية التي اختلطت في الأذهان مع العلمانية، التي لم تكن محل اتفاق بين المتحاورين، ورغم أن الحوار كان مبشرًا ومثمرًا، فإنه لم يستمر، بل صدرت أصوات من بعض المثقفين المشاركين في الحوار تنتقد مؤسسة الأزهر عقب عام 2013[16]. من هنا قد يكون مناسبًا استعادة تجربة الحوار الديني المدني في سياق ثقافي أو حقوقي[17].

16- للاطلاع على وثائق الأزهر يرجى زيارة الرابط التالي: -

https://n9.cl/tyyway

17- سامح فوزي، الحوار مع الأزهر، جريدة الشروق، 21 فبراير، 2017، الرابط:

https://n9.cl/zb684

2. صدور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عام 2021، التي مثَّلت في جوهرها التزامًا من الدولة المصرية بدعم وتعزيز حقوق الإنسان في المجتمع لمدة خمس سنوات في الفترة من 2021-2026، وسوف تتجه الدولة في الفترة المقبلة إلى وضع الاستراتيجية الثانية التي تمتد من عام 2026-2031، ويمثل ذلك مجالًا مهمًّا للحوار حول قضايا حقوق الإنسان، يمكن من خلاله فتح قنوات تواصل مع الهيئات الدينية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، لا سيما أن صدور الاستراتيجية الأولى، والإعداد للاستراتيجية الثانية، تأكيد على التزام الدولة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وهو ما يوجِد غطاءً مناسبًا لمزيد من التفاعل بين الهيئات الدينية والمؤسسات الحقوقية، الحكومية، والأهلية، والاستشارية المستقلة.

3. انفتاح المؤسسات الدينية على الحوار العام أكثر من ذي قبل، سواء مؤسسة الأزهر، ودار الإفتاء المصرية، ووزارة الأوقاف، وأيضًا الكنائس على تنوعها، وبروز كيانات كنسية قد تكون في ذاتها مجالًا لحوار معمَّق مثل المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي، الذي يحرص في الفترة الأخيرة على إدارة حوار إسلامي مسيحي حول قضايا مشتركة مثل الأسرة، والذكاء الاصطناعي، والمواطنة، وغيرها، شاركت فيه رموز إسلامية ومسيحية. ومن دلالات الانفتاح صدور مطبوعات من المؤسسات الدينية

تفتح المجال للحوار النقدي، مثل "صوت الأزهر"، التي باتت تمثِّل نافذة إعلامية تعبِّر عن الأزهر من ناحية، لكنها في ذات الوقت تنشر آراء في الشأن العام، وتقدم خطابًا أكثر تسامحًا، غير تقليدي، تجاه قضايا المواطنة، والعلاقات الإسلامية المسيحية. أيضًا تقدم قناة "مي سات"، وقنوات مسيحية أخرى، نموذجًا للحوار الإسلامي المسيحي حول قضايا عديدة، وهو ما يطرح إمكانية تأثير النوافذ الإعلامية المسيحية والإسلامية في نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان.

4. ظهور كيانات إسلامية مسيحية مشتركة، يمكن أن تشكِّل في ذاتها مجالًا للتفاعل والحوار بين أطياف المجتمع، ويسهِّل طرح قضايا حقوق الإنسان بين جنباتها، مثل بيت العائلة المصرية، الذي نشأ عام 2010، ويضم ممثلي الأزهر والكنائس وتحفل لجانه بعدد من الأكاديميين والمشتغلين بالعمل العام، وأيضًا أنشطة هيئات مثل مكتبة الإسكندرية، والمجلس الأعلى للثقافة الذي يضم في لجانه نقاشات حول الوعي بالقانون والحقوق والمواطنة، والجمعيات الأهلية المعنية بالحوار مثل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وكذلك اهتمام جمعيات أخرى بطرح قضايا المواطنة والمساواة في المجتمع من منظور حقوقي، رغم كونها جمعيات تنموية أو تتصل بخدمة المجتمع، وليست

حقوقية بالمعنى الحرفي[18].

5. استشعار قطاعات واسعة من المجتمع، خصوصًا على وسائل التواصل الإلكتروني، أهمية مواجهة المؤسسات الرسمية الخطابات الدينية المتشددة، التي تجتذب جمهورًا، وتنشر مفاهيم تعادي حقوق الإنسان، والثقافة، وتمتد للآثار المصرية، من هنا تأتي أهمية الدور المزدوج الذي تلعبه المؤسسات الدينية، من ناحية أولى مواجهة الخطابات المتطرفة من جانب، ونشر ثقافة حقوق الإنسان من ناحية أخرى.
6. توجد لجان عامة تحفل بمشاركات من جانب المؤسسات الدينية مع وزارات ومنظمات المجتمع المدني تمثِّل في ذاتها مجالًا مهمًّا للحوار، مثل وزارة التضامن الاجتماعي في سياق مشروع "المواطنة" ومواجهة التطرف، وأيضًا لجنة الحرية الدينية في سياق عمل الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، التي تضم ممثلين عن جهات الدولة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدينية.

مقترحات برامج

يمكن للمجلس القومي لحقوق الإنسان، وغيره من الهيئات الحقوقية، التعاون مع الهيئات الدينية، على تنوعها واختلافها،

18- د. سامح فوزي، التنمية الاستيعابية.. خبرات مصرية في التنوع، دراسة ميدانية، الديمقراطية، العدد (95)، يوليو 2024.

في سبيل تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان

1. مراجعة الأعمال الفكرية التي قدمت في السابق تأصيلًا لمفاهيم حقوق الإنسان من زاوية دينية، أو إيجاد مساحات التقاء بين الأديان ومبادئ حقوق الإنسان، بهدف تقييمها، والخروج بتصور حول مقرر أو كتاب يُطرح على المعاهد الدينية الإسلامية والمسيحية للأخذ به، بعد إجراء حوار جاد حوله مع المؤسسات الدينية المعنية[19]. في هذا الخصوص يشير البعض إلى أهمية الاستعانة بتجربة الدكتور محمود حمدي زقزوق في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إنتاج مطبوعات حول حقوق المواطنة، وتوجد مطبوعات مماثلة ظهرت خلال السنوات الماضية في المؤسسات الإسلامية الرسمية.

2. إطلاق منتدى "الدين وحقوق الإنسان"، بحيث يضم عناصر جادة ومجددة من داخل المؤسسات الدينية وخارجها للنقاش حول قضايا حقوق الإنسان والدين، والخروج باجتهادات تُطرَح على المؤسسات الدينية، ويدار حولها نقاش على

19- يوجد عديد من المؤلفات تناولت العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان. نذكر منها:
سيد إسماعيل ضيف الله (محرر). حقوق الإنسان والخطابات الدينية. كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 2006.
القس رياض جرجور، أنطوان مسرة، الكسا أبي حبيب (إشراف). المصادر الدينية لحقوق الإنسان إشكالية ونماذج في التكامل والانسجام. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط. 2001.
د. جيروم شاهين (إشراف). الأديان نظرات متبادلة. بيروت: الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي. 2007.
د. شوقي علام. قضايا تشغل الأذهان. القاهرة: دار الإفتاء المصرية. 2020.

مستوى الرأي العام، لكن مع ملاحظة أن المشاركين في هذا الحوار يجب أن يكونوا من الوجوه المُجدِّدة، التي تحظى بقبول من المؤسسات الدينية، على نحو لا يؤدي إلى إجهاض التجربة أو النظر سلبيًّا إليها.

3. التعاون مع وزارة الأوقاف والكنائس في تدريب الدعاة والقساوسة على مبادئ حقوق الإنسان، وكيفية الاستعانة بها في الخطب والوعظ الديني، بحيث تُقدَّم للجمهور العام في سياق حديث ديني أرحب، لا سيما مع وجود عديد من القيم التي يحرص منتجو الخطابات الدينية على الحديث فيها، مثل قيم العدل والرحمة والمساواة والتعاون وغيرها، التي يمكن أن تتخذ بُعدًا حقوقيًّا عند الحديث عنها، ليس هذا فحسب، بل حث منتجي الخطابات الدينية على اعتبار المناسبات الحقوقية مناسبة لتقديم خطابات دينية ذات نكهة حقوقية مثل الاحتفال بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والأيام السنوية المخصصة للاحتفال بالمرأة والطفل والعمال وذوي الاحتياجات الخاصة والبيئة، وغيرها.

4. التأكيد على دور منتجي الخطابات الدينية في مكافحة خطابات الكراهية في العالمين الواقعي والافتراضي. في هذا السياق، يمكن العمل على إنشاء منصة إلكترونية بالتعاون مع الهيئات الدينية المعنية مثل مرصد الأزهر لمواجهة التطرف، ومؤشر الفتوى بدار الإفتاء المصرية،

والكنائس المصرية، بهدف تقديم رؤية دينية مستنيرة حول قضايا حقوق الإنسان، والتصدي لكافة خطابات الكراهية، والسجال الديني، والتنمر، بحيث تكون البصمة الحقوقية ظاهرة في الخطابات التي تقدَّم عبر المنصة الإلكترونية، والتي مع انتشارها، وكثافة تفاعل الجمهور معها، سوف تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

5. التعاون مع المنصات الإعلامية الإسلامية المسيحية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال طرح مبادئ حقوق الإنسان، وممارساتها، في سياقات اجتماعية متباينة من داخل هذه المنصات، السابق الإشارة إليها، والتي تتمتع بمتابعة واسعة من الجمهور العام، وأيضًا الجمهور الخاص أي الطلاب في المعاهد الدينية، وكذلك المؤسسات الدينية، ما يدفع نحو استفادة أكبر من الجمهور المتلقي للخدمة الإعلامية المتخصصة.

6. الحرص على ظهور رموز دينية في الإعلام تتحدث في حقوق الإنسان، وتنبِّه إلى أهميتها، وقد كان لذلك تأثير واسع في حملات مناهضة ختان الإناث سابقًا، في جذب المستمعين، على أن يتمتع هؤلاء الرموز بثقل في المجتمع، وتأثير في الجمهور العام، بحيث لا يشترط أن يكونوا من المؤسسات الدينية، أو ممن يشغلون مواقع رسمية بها، بل من الشخصيات التي لها حضور وتأثير ومتابعة من

قطاعات عريضة من المواطنين.

7. تفعيل بروتوكولات التعاون التي وقَّعها المجلس القومي لحقوق الإنسان مع الهيئات الدينية في الفترة الماضية عبر عدد من البرامج المحددة، في مقدمتها العمل المشترك على نشر ثقافة حقوق الإنسان، نظرًا إلى أن عمل تلك الهيئات الأساسي في المجال الدعوي، وهو ما يوفر نافذة ذات تأثير واسع في الجمهور المتلقي.
8. الحوار حول قضايا مستحدثة محل اهتمام مشترك، مثل الذكاء الاصطناعي، وتأثيره في القيم الدينية، وعلاقته بحقوق الإنسان، وهو من المجالات المهمة، التي تمتد أيضًا إلى العمل الإعلامي، وتستشعر الهيئات الدينية في الفترة الأخيرة خطورة من انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي دون وجود جاهزية للتعامل معها، والإفادة منها، خصوصًا فيما يتعلق باستخدامها في مجالات الفتوى والتفسيرات الدينية، والتي قد تحمل آراء متطرفة أو ليست محل إجماع، ويرتبط بحرية الرأي والتعبير، وحرية الاعتقاد، ما يوجِد مجالًا مفتوحًا لطرح العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان في أفق جديد[20].

20- يمكن مراجعة أعمال مؤتمر "صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي" الذي نظمته دار الإفتاء المصرية يومي 12 و13 أغسطس 2025. وشهد تقديم عديد من الأبحاث من باحثين في دول عربية وإسلامية حول الدين والذكاء الاصطناعي.

(7)

المثقفون وثقافة حقوق الإنسان

يُقصد بالمثقف -في هذا السياق- المشتغل بالإنتاج الثقافي أو الفكري أو العلمي، في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والفنون والآداب بشتى صورها، وكذلك في العلوم التطبيقية مثل الطب والهندسة. في هذا التعريف، قد تتلاشى الفوارق بين المثقف والأكاديمي، رغم وجود اختلاف بينهما، نظرًا إلى اتساع مساحة التلاقي بينهما، خصوصًا في سياق الهيئات الثقافية مثل المجلس الأعلى للثقافة.

إشكاليات أساسية

يوجد عدد من الإشكاليات تعترض سبيل المثقف في نشر ثقافة حقوق الإنسان:

1. صناعة المثقف هي "فن ما يجب أن يكون"، من هنا يتحدث عن الرؤى الكلية، والأفكار الفلسفية، والفنون بشتى أنواعها، والهندسة السياسية والقانونية والثقافية في صورتها المثالية أو الديمقراطية الكاملة، أما صناعة غالبية المشتغلين بملف حقوق الإنسان، فهي "فن الممكن"،

خصوصًا في ضوء إدراكهم بأن تعزيز ممارسات حقوق الإنسان عملية "شاقة"، و"تراكمية"، وفي جانب كبير منها "تفاوضية" مع السلطة، و"إقناعية" في التعامل مع أطراف مجتمعية عديدة تمتلك النفوذ والتأثير، وهو ما يدفعهم إلى العمل باستمرار على تحسين شروط الواقع، بمعنى التغيير من خلال الحوار، سواء مع مؤسسات الدولة، التشريعية والقضائية والتنفيذية، أو أي مؤسسات أو قوى أخرى، وهم يدركون أنه من خلال الحوار والتفاهم وبناء الشراكات يمكن تحقيق نتائج أفضل، أو ممارسة تأثير في مؤسسات صنع القرار في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان.

2. قد لا يكون المثقف واعيًا بثقافة حقوق الإنسان، بل قد يكون رافضًا لبعض أبعادها. فالمثقف، شأنه شأن المعلم والإعلامي ومنتج الخطاب الديني، تأثر في تكوينه الأساسي بأفكار، وعادات، وممارسات قد تجافي مفاهيم حقوق الإنسان، وبعض المثقفين ممن تأثروا بالثقافة الغربية، لم يأخذوا عنها الجوهر، ولكن اكتفوا بالقشور الخارجية، مثل المناداة بالحرية المطلقة، أو الانبهار بأساليب الحياة في المجتمعات الغربية، ما يجعلهم غير قادرين على التفاعل مع مجتمعاتهم، وتقديم خطابات تقود إلى إنضاج الوعي الجماهيري بقضايا حقوق الإنسان، بلغة واهتمامات وظروف اجتماعية، للجمهور العام.

3. قطاع عريض من المثقفين لا ينشغل بقضايا حقوق الإنسان من خلفية حقوقية، قدر ما يشتبك معها على أرضية فئوية. فهناك من المثقفين من يهتم في الأساس بحرية الرأي والتعبير، باعتبار أنها تكفل له مساحة الحركة التي يريدها، في حين قد تكون له آراء مناهضة لحقوق الإنسان في مجالات أخرى. وقد يؤدي دفاع المثقفين في بعض الأحيان عن "حرية التعبير" بالمطلق دون مراعاة للسياق الاجتماعي والثقافي إلى مزيد من الغربة بين المثقف والجمهور فيما يخص ثقافة حقوق الإنسان، ما يعزز الانطباع السلبي لدى الجمهور العام عن الاثنين معًا: المثقف وحقوق الإنسان. ويوجد مثقفون يدركون دورهم الأساسي وهو "تبرير الممارسات" أيًّا كانت، لاعتبارات مصلحية مباشرة، سواء من خلال التقرب إلى الحكومة أو الهيئات الدينية أو التشكيلات السياسية والقوى الاجتماعية، وهم بذلك يمارسون دورًا تسويغيًّا لانتهاكات حقوق الإنسان، أكثر من المطالبة بنشر ثقافة حقوق الإنسان.

4. المثقف لا يستطيع أن يمارس دوره التنويري في المجال الحقوقي إلا من خلال نوافذ مؤسسية، سواء هيئات ثقافية، أو منابر تعليمية، أو نوافذ إعلامية، أو تكوينات أهلية، أو ما شابه، لأنه في كل الأحوال يحتاج إلى وسائط تنقل إنتاجه الفكري، منشورًا، أو مرئيًّا، أو عبر التفاعل المباشر مع الجمهور العام.

5. المثقف في أحيان كثيرة، نتيجة كثافة وعيه "المديني"- أي ارتباطه بالمدن- وبالأخص العاصمة، لم يعد يدري كثيرًا من أوجه انتهاكات حقوق الإنسان، وتراجع ثقافة حقوق الإنسان في الأقاليم المختلفة، والتي قد تعود جذوره ونشأته الأولى إلى أحدها. ويمثل ذلك أحد التحديات التي تواجه المثقف في نشر ثقافة حقوق الإنسان، خصوصًا على الصعيد المحلي، حيث يغيب عن الحضور، في حين تنشط تكوينات اجتماعية محلية تنشر فكرًا وممارسات معادية لحقوق الإنسان، وتجعل منها أسلوب حياة، وطريقة تفكير في تلك المجتمعات.

مجالات تعزيز المثقف ثقافة حقوق الإنسان

توجد عدة مجالات يمكن للمثقف أن يمارس دورًاا في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان:

1. التركيز في نشر ثقافة حقوق الإنسان، خصوصًا في السياقات المحلية، على مؤسسات الثقافة الجماهيرية مثل هيئة قصور الثقافة، باعتبار أنها تمثِّل مساحة مؤسسية مهمة، ومنتشرة في شتي المحافظات. ويأتي في هذا السياق الحديث عن أهمية تمصير مبادئ وقيم حقوق الإنسان حتى تكون أكثر قربًا من الذهنية العامة.

2. تأليف مطبوعات تنشر ثقافة حقوق الإنسان، في شتى مناحيها، على أن تكون بلغة تناسب الجمهور العام، وترفع وعيهم.

3. إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في الأعمال الروائية، لما تتمتع به من إقبال جماهيري، خصوصًا في أوساط الشباب.

4. التعاون مع مؤسسات التعليم العالي، وبالأخص الجامعات في تنظيم لقاءات عامة تضم المثقفين والطلاب بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان.

5. الاهتمام بالفنون في نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال المسرحيات على مسارح الدولة، والمسارح الخاصة، والمسارح المدرسية لما لها من تأثير في الأطفال والنشء، وأيضًا تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في الدراما التلفزيونية، ومكافحة الأفكار المغلوطة عن حقوق الإنسان في بعض المسلسلات والأفلام، التي قد تكون مدفوعة بالرغبة في إثارة المشاهد، أكثر من بناء وعيه الحقوقي.

6. الاتفاق مع الهيئات الإعلامية المعنية، وكذلك الفضائيات، باستضافة مثقفين للحديث في قضايا حقوقية، سواء في برامج مستقلة أو برامج عامة لديها إقبال على المشاهدة.

7. التعاون مع منتجي الثقافة في القطاع الخاص أو ما يُعرف بريادة الأعمال الثقافية. هؤلاء زاد عددهم، وتشعبت مجالاتهم، ويوجد حديث متصاعد في الفترة الأخيرة حول أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في المجالات الثقافية.

الخاتمة

انطلقت الورقة من إشكالية أساسية هي: كيف تلعب بعض الفئات المؤثرة دورًا فاعلًا في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟ وقد أطـلقت الفئات المؤثرة أو أصحاب الأصوات المؤثرة على المعلمين، والإعلاميين، ومنتجي الخطابات الدينية، والمثقفين، حيث يتصل هؤلاء بالجمهور من ناحية، ويناط بهم نقل أفكار مجردة إلى واقع ملموس في حياة المتلقين لخطاباتهم من ناحية أخرى. ومن الملاحظ أن الرهان على وعي الجماهير يزداد في المجتمع الحديث في مجالات عديدة، منها الوقاية الطبية، والمشاركة المجتمعية، ومواجهة الانحراف الاجتماعي، والحروب الفكرية.

ويُعد وعي الجماهير بالحقوق والحريات مطلبًا رئيسيًّا في نشر ثقافة حقوق الإنسان، نظرًا إلى أن جانبًا معتبرًا من الانتهاكات يأتي من أطراف مجتمعية، وليس فقط من جهات حكومية أو رسمية. وفي سبيل تحقيق ذلك، أي رفع وعي الناس بحقوق الإنسان، نحتاج إلى المتخصص الواعي، الذي يجيد تبسيط المعرفة، وتقديم رسائل بناءة للجمهور، تلائم ثقافتهم ومعارفهم وخبراتهم الحياتية.

هنا يأتي دور أصحاب الأصوات المؤثرة، الذين يمارسون مقتضيات عملهم بالاتصال الدائم بالجمهور العام، مثل المعلم، والإعلامي، ومنتج الخطابات الدينية، والمثقف، هؤلاء في حالة تواصل دائم مع الناس، أو ينبغي أن يكونوا هكذا، ما يمنحهم قدرة تأثيرية تضاف إلى مكانتهم الرمزية في المجتمع، رغم ما اعتراها من تآكل في السنوات الماضية.

وقد خلصت الورقة إلى أهمية دور أصحاب الأصوات المؤثرة في نقل ثقافة حقوق الإنسان عبر التعليم، سواء المقرر الدراسي أو الأنشطة المدرسية، والتربية المدنية، وعبر الإعلام من خلال نشر المعرفة، ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، وأيضًا عبر الخطابات الدينية في إيجاد مساحات تفاعل بين القيم الدينية وحقوق الإنسان، ما يجعل الخطاب الديني المقدَّم للجمهور العام يعلي من شأن القيم الإنسانية، ولا يجد منتجو الخطابات الدينية تناقضًا أو تعارضًا بين المعتقد الديني وحقوق الإنسان.

وتعتمد هذه الأصوات المؤثرة بعضهم على بعض، فالمثقف ومنتج الخطاب الديني يحتاج إلى نوافذ إعلامية وتعليمية لنشر أفكاره، وتحتاج المؤسسات الإعلامية والتعليمية حتى تؤدي وظيفتها إلى إنتاج فكري يتدفق إليها من خارجها، وهو ما يوجد الاعتماد المتبادل بين تلك الفئات، ويُعظم تأثير المنتج النهائي الصادر عنهم جميعًا.

في كل ما سبق، نجد آفاقًا للتعاون بين هيئات حقوق الإنسان والفئات المؤثرة، رغم أن لكل منها إشكاليات خاصة، حيث تنطلق الورقة من "فن الممكن"، وليس "فن ما يجب أن يكون"، رغم أنها تنطوي على أفكار ورؤى للمستقبل، وهو ما يؤكد أهمية الحوار، والعمل المشترك، والنشاط الفكري، والتدريب، والمؤلفات المشتركة، كل ذلك يصب في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان، قيمًا وممارسة، والتخلص من رواسب صور نمطية سلبية سادت لسنوات تجاه حقوق الإنسان، والمشتغلين بها، ولم يعد لها سند من الواقع في شيء.

وقد تكون نقطة البدء هي إجراء مسح مجتمعي شامل لمعرفة حالة حقوق الإنسان في المجتمع، والعوامل المؤثرة في نشرها أو الحد منها، حتى يتسنى وضع تصور لكيفية الإفادة من الأصوات المؤثرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.